جامعة قاصدي مرباح – ورقلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة الماستر أكاديمي

ميدان : الحقوق والعلوم السياسية

تخصص : تنظيم سياسي وإداري

بعنوان

المشاركة السياسية لحركات الإسلام السياسي في دول الربيع العربي

دراسة حالة

« حركة النهضة التونسية »

إعداد الطالب : ســـرحان رعـــاش قوي

تحت إشراف : أ/د بوحنية

نوقشت وأجيزت بتاريخ :.....

أمام اللجنة المكونة من السادة :

د / حسن بن كادي..... رئيساً

أ. د/ بوحنـــــــــــية قـــــــوي ..... مشرفا ومقرراً

د / عصام بن الشيخ ..... مناقشاً

أ / عبد الله بلحبيب ..... مناقشاً

السنة الجامعية : 2018/2017

الخطـــــــــــة

الفصل الاول : الاطار المفاهيمي للمشاركة السياسية والتحول الديمقراطي.

المبحث الاول : المفاهيم الاساسية في المشاركة السياسية

المطلب الاول: مفهوم المشاركة السياسية.

المطلب الثاني : مفاهيم مرتبطة بالمشاركة السياسية .

المبحث الثاني : المفاهيم الاساسية للتحول الديمقراطي.

المطلب الاول: مفهوم التحول الديمقراطي.

المطلب الثاني: مفاهيم مرتبطة بالتحول الديمقراطي.

المطلب الثالث : علاقة المشاركة السياسية بالتحول الديمقراطي .

الفصل الثاني : الربيع العربي و حركات الاسلام السياسي ..

المبحث الاول : ثورات الربيع العربي بين الدوافع والنتائج .

المطلب الاول: مفهوم ثورات الربيع العربي .

المطلب الثاني: الأسباب المشتركة لثورات الربيع العربي

المبحث الثاني: انبعاث حركات الاسلام السياسي في ظل الربيع العربي .

المطلب الاول : مفهوم حركات الاسلام السياسي .

المطلب الثاني : تصنيف حركات الاسلام السياسي .

المطلب الثالث : العودة القوية لحركات الاسلام السياسي مع ثورات الربيع العربي .

الفصل الثالث : تقييم مشاركة حركة النهضة التونسية في العملية السياسية .

المبحث الاول : الفكر النظمي لدى المجتمع التونسي .

المطلب الاول: المجتمع المدني في تونس .

المطلب الثاني: دور المجتمع المدني في الثورة التونسية .

المبحث الثاني : البناء الفكري و التنظيمي لحركة النهضة التونسية

المطلب الاول: ظروف تأسيس حركة النهضة التونسية .

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لحركة النهضة التونسية .

المطلب الثالث: مشاركة حركة النهضة في الثورة التونسية

المبحث الثالث: دور حركة النهضة في البناء الديمقراطي لتونس بعد الثورة.

المطلب الاول: مشاركة حركة النهضة في العملية السياسية (2011-2018)

المطلب الثاني: الانتخابات البلدية وترسيخ مكانة حركة النهضة .

المطلب الثالث: تبني سياسة التوافقات لترسيخ التحول الديمقراطي.

الخاتمة

مقـــــــــــــــــــــــدمـــــــة :

تطرح إشكالية مشاركة الحركات الاسلامية في الحياه السياسية جدلا واسعا في الدراسات السياسية وذلك بسبب الفروق الشاسعة بين أفكار هذه الحركات ، فمن تلك التي تمثل التشدد المفرط حد تحريم الديمقراطية والياتها بما في ذلك المشاركة نظام سياسي لا يطبق الشريعة الاسلامية الى تلك التي ترى أن العمل السياسي و الاصلاحي واجبا دينيا لا مناص منه وضرورة يفرضها الواقع . وبين طرفي النقيض هذين نجد حركات سياسية تتبنى الفكر الاسلامي الوسطي كمنهج تعمل به ومن خلاله تشارك في الحياة السياسية في محاولة للبقاء ضمن اللاعبين السياسيين بغية الاصلاح من الداخل ، وفي هذا السياق وحتى يتم تجاوز الجدل التقليدي حول حرمة الديمقراطية أو عدم الحرمة أو الأخذ بمبادئها جزئيا أو تركها كليا سيكون المنطلق الاساسي في هذه الدراسة هو أن الديمقراطية مجرد آليات ومبادئ وميكانيزمات تستعمل للوصول الى هدف أسمى وهو ضمان التداول السلمي والمنظم على السلطة السياسية مما يضمن عدم إقصاء أي طرف من المشاركة في صناعة القرار السياسي ، فالديمقراطية بهذا المعنى وسيلة لا هدف في حد ذاته.

إن الوصول الى تفسير علمي ومنطقي للمراحل المتقدمة في الممارسة السياسية والمشاركة الفعالة في التحول الديمقراطي بشكل توافقي بين الفرقاء السياسيين يستلزم تفتح فكري وتبصر بالواقع المعيش وتخطيط محكم للمستقبل المراد الوصول اليه ومن خلال هذه المذكرة سنحاول تسليط الضوء على المشاركة السياسية لحركات الاسلام السياسي في ظل ثورات الربيع العربي والتي تمثل سعيا مؤكدا الى الدمقرطة ومن المسلمات البديهية التي اتفق أغلب علماء السياسة عليها أن الثورة هي إحدى المسارات التقليدية لإحلال الديمقراطية ثم تأتي مرحلة البناء الديمقراطي وهنا تظهر مكانة المشاركة السياسية لمختلف الفاعلين السياسيين .

سيحاول الباحث خلال هذه المذكرة إبراز مشاركة حركات الاسلام السياسي – والتي انبعثت بقوة بعد ثورات الربيع العربي سنة 2011 – في إعادة بناء المؤسسات الديمقراطية في دول الربيع العربي من خلال المشاركة السياسية مع تسليط الضوء أكثر على حالة حركة النهضة التونسية كحالة تستحق التناول بالدراسة والتحليل و التركيز على منهجية عملها وكيف تمكنت هذه الحركة التوفيق بين موروثها الحضاري ذو الخلفية الاسلامية من جهة والعمل السياسي وفق الاليات الديمقراطية بشكل توافقي بالمشاركة في مختلف الأعمال والمجريات السياسية والتفاعل مع مختلف الفرقاء السياسيين في الساحة السياسية التونسية.

أهمية الموضوع :

في ظل تنامي ظاهرة العنف السياسي والتطرف الديني اهتمت الكثير من الدراسات السياسية بعرض وجهات النظر بشكل مفرط حول اراء المفكرين المسلمين ونظرتهم للديمقراطية والمشاركة السياسية في حين تجاوزت هذه الدراسات بيان أن تجسيد المشاريع الحضارية والفكرية للحركات الاسلامية المعاصرة قد يكون عن طريق المشاركة بدل المغالبة والتعاون بدل الصراع وعلى هذا الاساس لابد من تسليط شيء من الضوء على هذا الجانب في ظل ظهور بوادر جديدة لأفكار يطلق عليها بعض المفكرين " ما بعد الاسلاموية " تتجاوز مرحلة الوقوف على عتبات التاريخ والحضارة الاسلامية الى محاولة جادة لبعث الموروث الاسلامي بآليات العصر.

أهداف الدراسة :

يسعى الباحث من خلال هذه الدراسة الى تحقيق أهداف معينة وهي :

- إبراز مدى قدرة حركات الاسلام السياسي على المشاركة في إعادة بناء انظمة دول الربيع العربي.
- إبراز مدى قدرة حركات الاسلام السياسية على تجديد خطابها الفكري السياسي بما يتلاءم والاليات الديمقراطية والممارسة الديمقراطية للعبة السياسية .

إبراز دور حركة النهضة التونسية ونخبها في التحول الديمقراطي في تونس .

أسباب اختيار الموضوع :

الاسباب الذاتية : اهتمامات الباحث البحثية في شأن حركات الاسلام السياسي ورغبتة في العمل و الاسهام من خلال هذا الموضوع بأن تكون له بصمه حتى لو صغيرة في الميدان .

الاسباب الموضوعية : إن خصوصية الثورة التونسية مقارنة بمثيلاتها من ثورات دول الربيع العربي يحتم على الدارس محاولة فهم أسباب هذا التفرد من جهة ، ودراسة مختلف الفاعلين السياسيين وتأثيراتهم في صناعة هذا التفرد من جهة أخرى بالأخص إذا كان هذا الفاعل السياسي يحمل منطلقات ذات خلفيات اسلامية ؛ فحركة النهضة التونسية قدمت نموذجا للحركات الاسلامية في التعاون والتواصل مع بقية الشركاء السياسيين في الوطن الواحد في سبيل الصالح العام وهو ما يستحق الوقوف على مظاهره وأسبابه وعوامل نجاحة والنظر في إمكانية تعميمه من خلال الخروج بتوصيات علمية مفيدة وتعميمات نظرية إن أمكن ذلك .

أدبيات الدراسة :

اشتغل الكثير من الباحثين القدامى والمعاصرين بدراسة الحركات الاسلامية ، وحاول العديد من الدارسين ربط تفاعل هذه الحركات مع متغيرات عديدة إلا أن مظهر الجدة في هذه الدراسة هو تناول موضوع الحركات الاسلامية بربطه بالمشاركة السياسية في ظل الفكر الديمقراطي وعلى هذا الاساس وبعد البحث والتقصي في هذه الجزئية

الدقيقة من الموضوع توصلنا الى نزر قليل من الدراسات حاولت تناول الموضوع من هذه الزاوية نذكر منها :

الكتب :

- بشير موسى نافع ؛ الاسلاميون . مركز الجزيرة للدراسات، الطبعة 2 ، قطر 2013.
- راشد الغنوشي ، الديمقراطية وحقوق الانسان في الاسلام ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، بيروت – لبنان 2012
- عبد القادر الزغل و أمال موسى؛ حركة النهضة بين الاخوان والتونسة . سراس للنشر، تونس 2014

الرسائل و المذكرات :

- قطاف تمام اسماء ، دور الحركات الاسلامية في التحول الديمقراطي في البلدان المغاربية حركة النهضة التونسية نموذجا ، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية تخصص دراسات مغاربية جامعة محمد خيضر– بسكرة–الجزائر 2013.
- محمد سليم هاشم شوبكي ؛ سياسات حركة النهضة وأثرها على التحول الديمقراطي في تونس (2010–2015).مذكرة ماجستير في التخطيط والتنمية السياسية ، جامعة النجاح الوطنية نابلس – فلسطين 2016 .

البحوث و الدراسات:

- محمد يحي حسني ؛ ما بعد الاسلاموية : حركة النهضة في تونس مثالا تطبيقيا . دراسة منشورة على موقع المركز الديمقراطي العربي. www.democraticac.de
- مونيكا ماركس ؛ اي اسلوب اعتمدته النهضة أثناء صياغة الدستور: الاقناع ،الاكراه، او تقديم التنازلات . دراسة خاصة صادرة عن مركز بركنجز الدوحة(النسخة العربية) رقم 10 ، فبراير 2014 الدوحة ، قطر.
- هيفاء محمد أحمد ؛الاسلاميون في تونس بين المعارضة والسلطة . مجلة دراسات دولية العدد 58 ماي 2017 مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية بغداد– العراق

<u>إشكالية الموضوع</u> : سيحاول الباحث الاجابة على إشكالية الموضوع والتي تدور حول :

ما مدى فعالية أليات المشاركة السياسية المعتمدة من طرف حركة النهضة الاسلامية في مجال الشراكة وترسيخ التحول الديمقراطي في تونس ؟

وتتبع الاشكالية التساؤلات الفرعية التالية :

- ماهي الاليات التي اعتمدتها حركة النهضة التونسية للمشاركة في العملية السياسية خلال عملية الانتقال الديمقراطي ؟
- كيف تمكنت حركة النهضة التونسية من الانتقال المعارضة المطلقة الى حركة مشاركة فعالة ؟

- هل يمكن أن يتكرر النموذج التونسي مع حركات إسلامية في دول الانتقال الديمقراطي العربي ؟

الفرضيات : تنطلق هذه الدراسة من فرضيات يسعى الباحث الى تأكيدها من خلال البحث وهي كالتالي :

- استطاعت حركة النهضة التونسية فرض نفسها وتجسيد بعض أفكارها بسبب تجديد خطابها الفكري بما يتلاءم مع الواقع السياسي التونسي .
- تتميز الاليات التي تعتمدها حركة النهضة التونسية بالكفاءة والفاعلية بسبب مشاركتها في مختلف المواعيد السياسية التي شهدتها تونس بعد الثورة .

حدود الدراسة :

الحدود المكانية : لهذه الدراسة هي مجموع الدول العربية التي مستها ثورات أصطلح على تسميتها بدول الربيع العربي وهي : تونس ، مصر، ليبيا ، سوريا ، اليمن.

الحدود الزمانية : تبدأ الحدود الزمانية لهذه الدراسة مع ثورات الربيع العربي وبالتحديد مع الثورة التونسية سنة 2011 الى يومنا الحاضر.

منهج الدراسة :

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي ومنهج دراسة الحالة انطلاقا من جمع البيانات ووصف الوقائع وتحليلها ثم دراسة حالة بعينها بغرض تقديم تفسيرات علمية لموضوع الدراسة ومحاولة تعميمها على باقي الظواهر المماثلة أو المشابهة لها فإذا كان الحالة موضوع الدراسة هنا هي حركة النهضة التونسية والتي تعتبر حركة سياسية ذات خلفية إسلامية والصورة النمطية للحركات الاسلامية أنها حركات لا تؤمن بالديمقراطية أساسا أو أنها تتماها بذكرها قولا وتمارس عكسها فعلا فقد نقضة حركة النهضة التونسية هذا الصورة النمطية بتصور جديد للحركات الاسلامية يجب وضعه تحت المجهر للفحص والتمعن سوآءا فيما تعلق بمشاركتها في الحياة السياسية في تونس ما بعد الثورة أو في الطروحات الجديدة التي يقول بها قادة هذه الحركة في نظرتهم الى الاسلام والحداثة .

ولمقاربة الموضوع واستيعاب عناصره، تم الاعتماد على مداخل نظرية متعددة تمكننا من تحليل وفهم الظاهرة موضوع الدراسة وهي :

المدخل المؤسسي : ويعد صمؤئيل هنتغتون أبرز رواد هذا المدخل حيث يشير إلى أهمية الربط بين شرعية مؤسسات النظام السياسي وموجات التحول الديمقراطي في العالم حيث عد المفكر المؤسسات السياسية أحد أهم آليات ترسيخ قواعد الديمقراطية وضمان الديمومة والتداول السلمي على السلطة وتوزيع السلطة بين الفاعلين السياسيين مما يعطي أهمية كبيرة لتحليل تفاعلات ال لمؤسسات السياسية فيما بينها ومن من خلالها على هذا الاساس عد هنتغتون المؤسسة المتغير الاساسي في دراسة التغيير.

مدخل الثقافة السياسية : يستمد النظام السياسي شرعيته من مجموع الرموز السياسية والثقافية التي تُشكل نظام المعتقدات للأفراد والجماعات على اساس أن الديمقراطية تتطلب وجود مؤسسات و تتطلب الى جانب المؤسسات وجود ثقافة سياسية و قيم داخل المجتمع والدولة مثل التسامح السياسي والفكري والقبول بالتعددية والرأي الآخر كضرورة لعملية التحول الديمقراطي، وفي إطار هذا المدخل قام كل من ألموند وفيربا في أوائل ال ستينات بدراسة ميدانية رائدة في خمس دول وذلك لمعرفة أنماط الثقافة السياسية وأبعادها المختلفة ، وكانت نقطة التساؤل مدى إمكانية خلق ثقافة سياسية مؤيدة لبناء نظام سياسي ديمقراطي .

صعوبات الموضوع :

في الوقت الذي هناك كما كبيرا من المراجع متوفر يغطي عناصر الموضوع بكامله إلا أن الباحث اصطدم بالصعوبات التالية :

- التناول الصحفي والسردي للموضوع فأغلب المراجع التي تحصلنا عليها تناولت الموضوع من جانب صحفي سردي لكون أصحاب هذه الكتب صحفيون الفو كتبا أو لكون موضوع الدراسة كان في إطار تحقيق صحفي .
- الذاتية في طرح الموضوع فالعديد من المراجع تناولت الموضوع انطلاقا من خلفية مؤلف الكتاب سواء كان ذو خلفية إسلامية وسطية أو إسلامية راديكالية أو حتى خلفية يسارية ، وهنا تجدر الاشارة الى أن معرفة خلفية المؤلف ضرورة حتمية لفهم دلالات المصطلحات والافكار المطروحة لكون زاوية النظر عامل أساسي في الفهم.
- صعوبة تحصيل وفرز الدراسات التي تميزت بالطابع العلمي والحياد ثم صعوبة في تلخيصها والتزام الموضوعية معها لكون الباحث جزء من مجتمع الدراسة .

الفصل الاول

الإطار المفاهيمي للمشاركة السياسية والتحول الديمقراطي.

تمهيد :

يحاول الباحث من خلال هذا الفصل ضبط المصطلحات التي سيتم التعامل بها مرار وتكرارا خلال هذا البحث مما يفرض تخصيص فصل كامل يضبط فيه المفاهيم والمصطلحات وذلك بسبب تداخل وتشابك العديد من هذه المصطلحات والمفاهيم ، وللخروج بتعاريف اجرائية تخدم السياق العام للموضوع سيتم الاعتماد بشكل أكبر على تعاريف لهذه المفاهيم مستقاه من الموسوعات والاساتذة المتخصصين في المجال بما يسمح بفهم الموضوع فهما دقيقا من جهة ويسهل على الباحث مهمة الوصف والتحليل تم التفسير والاستشراف من جهة أخرى ونظرا لكون بعض هذه المفاهيم تم إدراجها وإعطاؤها الصبغة العلمية في علم السياسة رغم مصدرها الصحفي أو الذاتي والامثلة على ذلك متعددة كمصطلح الربيع العربي ، الاسلام السياسي ، الحركات الاسلامية والتي سترد مرارا في هذه المذكرة تحتاج الى ضبط وتحديد لكونها مصطلحات متعددة المعاني والدلالات بحسب المنطلقات الفكرية لمستعملها ومرجعتيه وأراءه السياسية وهنا يكمن أهمية ضبط المفاهيم والتعاريف الاجرائية لكل من هذه المصطلحات .

المبحث الأول : المفاهيم الأساسية في المشاركة السياسية.

المطلب الأول: مفهوم المشاركة السياسية.

1/ تعريف المشاركة السياسية : يعد مفهوم المشاركة السياسية من المفاهيم المرتبطة بالفكر الديمقراطي مند القدم الا أنه أصبح م رتبطا ارتباطا وثيقا في عصر الحديث بموجات التحول الديمقراطي وقد اعتبر أغلب الباحثين في حقل علم السياسة أن المشاركة السياسية هي السمة الأساسية من سمات الممارسة الديمقراطية والدليل الاول على شرعية النظام السياسي القائم أو عدم شرعيته ، وانطلاقا من هذه الفكرة يمكننا في البداية تقديم تعريفات مختلفة للمشاركة السياسية أهمها :

تعرف الموسوعة الدولية الحرة (Wikipedia) المشاركة السياسية أنها عملية التمهيد والانتقال التدريجي من بنية معينة في الحكم وإدارة شؤون السلطة والبلاد إلى بنية أخرى، تقوم على التعددية الشاملة سياسياً وحزبياً وإدارياً وثقافياً وإعلامياً، في سياق توافق وطني عام تتشارك فيه كافة الفئات و الايديولوجيات.[1]

ويعرف صموئيل هنتغتون (**Samuel Huntington**)* المشاركة السياسية بأنهاً النشاط الذي يقوم به المواطنون بقصد التأثير في عملية صنع القرار ، سواء أكان هذا النشاط فردياً أم جماعياً، منظماً أم عفوياً، متواصلاً أم منقطعاً، سلمياً أم عنيفاً، شرعياً أم غير شرعي، فعالاً أم غير فعال.

ويعرف محمد عادل عثمان المشاركة السياسية أنها مساهمة المواطنين المباشرة او غير المباشرة في عملية اتخاذ القرار في اطار النظام السياسي المحيط ويظهر هذا الحق على ثلاثة أوجه رئيسية وهي : حق الموطن في التصويت ، حق الموطن في تولى وظائف عامة و حق المواطن في المشاركة في عملية اتخاذ القرار .

استنادا للتعاريف السابقة يمكننا الوصول الى تعريف إجرائي للمشاركة السياسية مفاده أن المشاركة السياسية هي كل فعل إرادي يقوم به الإفراد لاختيار من يحكمهم أو من يمثلهم أو هو المشاركة في صناعة القرارات والسياسات بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بعيدا عن الاجبار وهو حق من حقوق المواطنة لذلك فهو غير مرتبط بالانتخابات وفقط بل هو توجه عام واهتمام واضح من المواطنين بالقرار السياسي ونتائجه[2].

---

[1] https://ar.wikipedia.org تاريخ المراجعة 2018/02/05

* **صامويل فيليبس هنتنجتون** (Samuel Phillips Huntington) (1927-2008)عالم سياسيّ أميركي بروفسور في جامعة هارفارد لـ 58 عاماً، ومفكر محافظ. أكثر ما عُرف به على الصعيد العالمي كانت أطروحته بعنوان صراع الحضارات، والتي جادل فيها بأن صراعات ما بعد الحرب الباردة لن تكون متمحورة حول خلاف أيديولوجيات بين الدول القومية بل بسبب الاختلاف الثقافي والديني بين الحضارات الكبرى في العالم، وهو جدال تمسك به حتى وفاته.

[2] محمد عادل عثمان ، تأصيل مفهوم المشاركة السياسية ،دراسة منشورة على موقع المركز الديمقراطي العربي www.democraticac.de بتاريخ 21. أغسطس 2016 .تاريخ المراجعة 2018/02/05

2/ تصنيفات المشاركة السياسية : اختلفت الدراسات المعاصرة في تقسيم انواع المشاركة السياسية وقد تعددت بتعدد المحكات التي يتم على اساسها تقسيم المشاركة السياسية إلا أن أغلب هذه التصنيفات في النهاية أخذت شكل التصنيفات الثنائية ويمكن أن نذكر منها :

- **المشاركة السياسية الرسمية و المشاركة السياسية غير الرسمية** : ينطلق هذا التصنيف من كون الموظفين وأصحاب المناصب من واقع الحفاظ على مصالحهم يقومون بالعمل على ضمان الدوام والاستمرار والاستقرار للنسق الذي يهيمنون عليه وهم في هذه الحال يمثلون الجانب الرسمي للمشاركة السياسية وفي المقابل يواجهون مصاعب وصراعات مع أصحاب المصالح الاخرى ومن أطراف المجتمع من نقابات واحزاب وجماعات المصالح الذين يمثلون المشاركة السياسية غير الرسمية في هذه الحالة
- **المشاركة السياسية المباشرة و المشاركة السياسية غير المباشرة :** تأخذ المشاركة السياسية أوجها مباشرة (اساسية) كالترشح للمناصب والمشاركة في الانتخابات والعضوية في الاحزاب والنقابات والمشاركة في التظاهرات والاضرابات . أما المشاركة السياسية غير المباشرة (الثانوية) فتتمثل في نشر المعرفة ، والمشاركة في الاعمال التطوعية وغيرها من الاعمال التي لا تدخل مباشرة في النشاط السياسي .
- **المشاركة السياسية الإيجابية و المشاركة السياسية السلبية :** يؤكد أصحاب هذا التصنيف أن المشاركة السياسية كما أنها تأخذ شكلا إيجابيا بالمشاركة الفعلية بالفعل الحقيقي قد تأخذ كذلك العديد من الأوجه الاخرى ذات الشكل السلبي منها :

* اللامبالاة السياسية
* الشك السياسي
* الاغتراب السياسي[3]...

المطلب الثاني : المفاهيم الأساسية المرتبطة بالمشاركة السياسية .

يرتبط مفهوم المشاركة السياسية حسب العديد من الباحثين بمفاهيم سياسية عديدة وذلك يعود إلى طبيعة تعقد الظاهرة الاجتماعية وتداخل عناصرها وأجزائها وليس في المقام متسع للتفصيل باستفاضة في جميع هذه المفاهيم إلا أنه سنحاول استعراض بعض المفاهيم التي تمس موضوع المذكرة بشكل مباشر وأهمها :

01/ مفهوم الثقافة السياسية :

يعتبر مفهوم الثقافة السياسية أحد المفاهيم الجديدة نسبيا في أدبيات علم السياسة حيث يعد عالم السياسة الامريكي قبريل ألموند **(G . ALMOND)** أول من استعمل

[3] سامية خضر صالح ، **المشاركة السياسية والديمقراطية اتجاهات نظرية ومنهجية حديثة لفهم العالم من حولنا** ، مصر ، شركة كتب عربية ،2005 ص ص (28-31)

المفهوم في مقال له سنة 1956 [4]، وقد عرف ألموند الثقافة السياسية بأنها مجموعة التوجهات السياسية والاتجاهات والأنماط السلوكية التي يحملها الفرد تجاه النظام السياسي ومكوناته المختلفة وتجاه دوره كفرد في النظام السياسي ويرى أن هذه التوجهات تجاه النظام السياسي تتحدد من خلال ثلاثة أبعاد وهي :الادراك(Cognition) والمشاعر (Affect) والتقييم (Evaluation) ومن خلال هذه الأبعاد والى جانب التنشئة السياسية السليمة تتأسس الثقافة السياسية الفعالة لبناء ديمقراطية حقيقية ويتولد عن ذلك احترام الرأي والرأي المعارض فتصبح المشاركة في الانتخابات مشاركة حقيقية وليست تعبئة .

أما روي مكريديس (**R.MACRIDSE**): فيرى أن الثقافة السياسية هي الاهداف المشتركة والقواعد المقبولة على نطاق واسع في المجتمع، أو هي القيم والمعتقدات والاتجاهات المقابلة للحكومة، وكيف يجب ان تتصرف و أن تكون [5]وفي المقابل يجب الاشارة الى التداخل الحاصل بين التنشئة السياسية والثقافة السياسية الى درجة صعوبة الفصل بينهما حتى أن أحدهما يرتبط بالأخر مما يستدعي التمييز بينهما فإذا كانت الثقافة السياسية بحسب ألموند هي مجموعة التوجهات السياسية والاتجاهات والأنماط السلوكية التي يحملها الفرد تجاه النظام السياسي فإن التنشئة السياسية عملية يتشكل بموجبها السلوك الانساني ويكتسب المواطن بمقتضاها القيم والمعتقدات والاتجاهات السياسية عن طريق التلقين واكتساب المعرفة السياسية بصفة مستمرة وهوما تتولاه مؤسسات اجتماعية وسياسية رسمية وغير رسمية فهي عملية اكتساب المعرفة السياسية وعادات التفكير والسلوك السياسي التي تشكل معتقدات وقيم الثقافة السياسية [6]

يتضح من خلال ما سبق أن العلاقة وطيدة بين التنشئة السياسية ومستوى الثقافة السياسية وأن المشاركة السياسية هي نتيجة نهائية و محصلة لوجود ثقافة سياسية ديمقراطية فللمشاركة السياسية الديمقراطية أمر جوهري لإنتاج نظام ديمقراطي ويذهب الكثير من الدراسات والأبحاث الى التأكيد على ذلك الارتباط المفصلي بين الثقافة السياسية والديمقراطية، ذلك أن الديمقراطية ليست تعبيرا عن حقيقة بنائية ومؤسسية فقط ولكنها أي ايضا مجموعة قيم واتجاهات ومشاعر تشجّع على الممارسة الديمقراطية الفاعلة من جانب الحكام والمحكومين[7]

02/ مفهوم المواطنة : يعد مفهوم المواطنة في الفكر السياسي المعاصر مفهوما شاملا وله أبعاد متنوعة، منها ما هو مادي قانوني ومنها ما هو ثقافي سلوكي، ومنها أيضاً ما

---

[4] ناظم عبد الواحد الجاسور ، **موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية** ، لبنان ، دار النهضة العربية ، ص 256

[5] محمد زاهي بشير المغيربي ، **قراءات في السياسة المقارنة ، قضايا منهاجية ومداخل نظرية**. ط.2 ، ، ليبيا، جامعة قار يونس ، 1998 ، ص ص (219-227)

[6] بوحنية قوي (وآخرون)، **الانتخابات وعملية التحول الديمقراطي في الخبرة العربية المعاصرة** ، الاردن ، دار الراية للنشر والتوزيع ، 2011 ص ص(62-65)

[7] عثمان الزياني ، **تجديد الثقافة السياسية كمدخل للبناء الديمقراطي في دول الربيع العربي** ، دراسة منشورة على موقع الجزيرة للدراسات http://studies.aljazeera.net ص 3 تاريخ المراجعة 2018/03/12

هو وسيلة أو هو غاية يمكن بلوغها تدريجياً، ولذلك إن نوعيّة المواطنة في دولة ما تتأثر بعدة عوامل منها القانون الوطني والنضج السياسي والرقي الحضاري. وبعقائد المجتمعات وبقيم الحضارات، ومن هنا يصعب وجود تعريف جامع وثابت لمبدأ المواطنة إلا اننا سنحاول عرض بعض تعاريفها :

عرفت موسوعة المصطلحات السياسية المواطنة بأنها العلاقة بين فرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة، وبما تتضمنه تلك العلاقة من واجبات وحقوق في تلك الدولة. وتؤكد على أن مفهوم المواطنة على العموم يسبغ على المواطن حقوقاً سياسية مثل حق الانتخاب وحق تولي المناصب العامة وبالمقابل عليهم واجبات يؤدونها [8].

وتعرف موسوعة الكتاب الدولي المواطنة بأنها عضوية كاملة في دولة أو في بعض وحدات الحكم، بحيث لا تُميز بين المواطن والجنسية وكل المواطنين لديهم حقوق مثل حق التصويت وحق تولي المناصب العامة وكذلك عليهم واجبات، مثل واجب دفع الضرائب والدفاع عن بلدهم وتستند المواطنة على ثلاثة ركائز هي:

أ / المساواة والعدالة : تتحقق المواطنة بتساوي جميع المواطنين في الحقوق والواجبات دون تمييز على أساس الجنس أو اللّون أو الأصل العرقي أو المعتقد الدّيني أو القناعات الفكريّة أو الانتماء والنّشاط الفكري.

ب / الولاء والانتماء : وهي الرّابطة التي تجمع المواطن بوطنه والولاء للوطن لا ينحصر في المواطنين المقيمين داخل حدود التراب الوطني، وإنما يتعداهم الى المواطنين الذين تضطرهم الظروف للإقامة في الخارج، لأن مغادرة الوطن لأي سبب من الأسباب، لا تعني التحلل من الالتزامات والمسؤوليات التي تفرضها المواطنة،

ج / المشاركة والمسؤوليّة : المشاركة في الحياة العامة تعني إمكانية ولوج الجميع لمجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية دون أي تمييز فالحق في المشاركة في تدبير الشأن العام بشكل مباشر كتولي المناصب العامة وولوج مواقع القرار، أو بكيفية غير مباشرة كالانخراط بحرية في الأحزاب السياسية، وإبداء الرأي حول السياسات المتبعة. [9]

03/ مفهوم التمكين السياسي :

يعتبر مدخل التمكين مدخلا أساسيا من مداخل المشاركة السياسية لكونه يتمحور حول توفير الوسائل الثقافية والتعليمية والمادية حتى يتمكن الأفراد من المشاركة في اتخاذ القرار والتحكم في الموارد التي تعنيهم، ويمكن تعريفه بانه امتلاك الفرد للقوة ليصبح عنصراً مشاركاً بفعالية في شتى مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية[10].

---

[8] ناظم عبد الواحد الجاسور ، مرجع سابق ص 608

[9] www.political-encyclopedia.org تاريخ المراجعة 2018/02/08

[10] صابر بلول ، " التمكين السياسي للمرأة العربية بين القرارات والتوجهات الدولية والواقع " ، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية** ، المجلد 25 -العدد الثاني ، سوريا 2009 ص 650

و التمكين السياسي عملية مركبة تتطلب تبني سياسات وإجراءات وهياكل مؤسساتية وقانونية بهدف التغلب على أشكال عدم المساواة وضمان الفرص المتكافئة للأفراد في استخدام موارد المجتمع في المشاركة السياسية تحديداً.[11]

لقد وردت التعاريف السابقة ضمن سياقات عامة للتمكين السياسي إلا أن المفهوم لاحقا تم حصره ضمن نطاق ضيق هو نطاق تمكين المرأة سياسيا وهو ما تم تسليط الكثير من الضوء عليه في الدراسات والمؤتمرات العلمية في الفترة الاخيرة حتى أن برنامج الامم المتحدة الانمائي في تقريره لشهر ديسمبر 2014 عد تمكين المرأة سياسيا أهم مؤشر من مؤشرات حرية المرأة لكونه مرتبط ارتباطاً وثيقاً بمفهوم تحقيق الذات و حضورها، وتعزيز قدراتها في المشاركة والاختيار الحر، أو ما يختصره الباحثون في مفهوم "تعزيز القدرات".

المبحث الثاني : المفاهيم الاساسية للتحول الديمقراطي

المطلب الاول: مفهوم التحول الديمقراطي.

يعد مفهم التحول الديمقراطي إحدى المفاهيم التي حظيت بالكثير من الاهتمام من علماء السياسة بداية من النصف الثاني من سبعينيات القرن الماضي وعلى مدار العقود الاربعة الماضية ظهرت العديد من الدراسات والبحوث والتقارير التي تناولت الموضوع باستفاضة سوآءا من حيث المقاربات النظرية أو من حيث الاسباب وحتى من حيث الانماط والاشكال ونظرا لأن عملية التحول الديمقراطي هي عملية معقدة بطبيعتها تتداخل في تشكيل مساراتها ونتائجها عوامل عديدة داخلية وخارجية مما لا يتسع المقام لذكرها سنحاول الاقتصار على أربعة عناصر أساسية بما يخدم الاتجاه العام لهذا البحث وهي :

- ضبط مفهوم التحول الديمقراطي واسبابه .
- أشكال التحول الديمقراطي.
- مراحل التحول الديمقراطي.
- مؤشرات التحول الديمقراطي.

1/ تعريف التحول الديمقراطي :

يعد الاستاذ صموئيل هنتغتون **(Samuel Huntington)** من أهم المنظرين في مجال التحول الديمقراطي بالأخص في مؤلفه الذائع الصيت الموجة الثالثة الذي نشر سنة 1993 والذي أشار فيه الى أن التحول الديمقراطي بقوله " موجة التحول الديمقراطي

[11] ابتسام الكتبي ، " المرأة والتنمية السياسية :التمكين كمدخل " ، **مجلة أراء حول الخليج** ، العدد 126 ، الكويت يناير 2017 ، ص 48

عبارة عن مجموعة من حركات الانتقال من النظام غي الديمقراطي الى النظام الديمقراطي تحدث في فترة زمنية محددة وتفوق في عددها حركات الانتقال في الاتجاه المضاد في نفس الفترة الزمنية [12] ".

كما عرف إيتال سولينيان **(Etel Solingen)** التحول الديمقراطي بأنه "حركة النظام السياسي تجاه الأخذ بالإجراءات التالية: نواب منتخبين عبر انتخابات حرة نزيهة، حق تولي المناصب العامة والوصول إلى السلطة، حرية التعبير وتوافر مصادر بديلة للمعلومات مدعومة قانونيًا، واستقلالية مؤسسية" .

أما برهان غليون* فقد أشار الى أن المقصود بالتحول الديمقراطي هو "العمل على امتصاص التناقضات الكبرى والعنيفة، وتخفيف درجة التوتر العالي الذي لا يمكن احتماله ويهدد المسيرة الديمقراطية قبل أن تبدأ[13]

2/ أشكال التحول الديمقراطي :

يوجد شبه إجماع في المراجع التي عدنا اليها أن التحول الديمقراطي لا يمكن أن يأخذ إلا أحد الاشكال التالية :

أولا: التحول من الاعلى (Transition From Above) : وهو تحول تقوده وتهندس له القيادة السياسية أو الجناح الاصلاحي فيها ويتم من داخل النظام القائم وعادة ما يكون هذا الشكل من التحول بعد ترسخ قناعة لذى النخبة الحاكمة بأن كلفة التحول الديمقراطي أقل من كلفة الاستمرار في الممارسات التسلطية فيأخذ هذا الشكل من التحول مسارا مرحليا .

ثانيا : التحول من الاسفل (Transition From below) : يأخذ هذا النمط أحد شكليين هما :

أ) التحول نتيجة الضغوطات الناتجة عن الاضرابات والاحتجاجات الشعبية بحيث تجبر النظام في الاخير على تقديم تنازلات واصلاحات جدرية .

ب) التحول الذي تقوده قوى المعارضة على إثر انهيار النظام القائم أو إطاحته بانتفاضة أو ثورة شعبية وهذا الشكل عادة ما يكون بسبب انهيار شرعية النظام الحاكم.

ثالثا : التحول من خلال التفاوض بين النخبة والمعارضة (Negotiated Transition) : يتم هدا النمط بناء على مفاوضات ومساومات بين النخبة الحاكمة قوى المعارضة بحث

---

[12] صموئيل ه نتنغتون، **الموجة الثالثة : التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين** ، (ترجمة عبد الوهاب علوب)، ط 1 مصر , دار سعاد الصباح ، 1993 ، ص73

* برهان غليون (Burhan Ghalioun) أكاديمي وباحث سوري أستاذ علم الاجتماع السياسي في جامعة السوربون في باريس ومدير مركز دراسات الشرق الأوسط المعاصر ولد في حمص سوريا في 1945/02/11 برز بشكل لافت إبان الثورة السورية المطالبة بإسقاط نظام بشار الأسد كزعيم للمعارضة، وقع عليه الاختيار رئيسا للمجلس الوطني الانتقالي السوري، قبل إنشاء الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية .

[13] إيمان أحمد ، **قراءات نظرية :الديمقراطية والتحول الديمقراطي** ، دراسة على موقع المعهد المصري للدراسات ، www.eipss.eg.org الجزء الاول تاريخ المراجعة 2018/02/10 ص ص(06-09)

تصل النخبة الحاكمة الى قناعة أنها غير قادرة على الاستمرار بسبب الضغوط الداخلية والخارجية والمخرج الوحيد الذي يضمن استمرارها هو التنازل عبر التفاوض والمساومة.

رابعا : التحول من خلال التدخل العسكري الخارجي (Foreign Military Intervention):

غالبا ما يرتبط هذا النمط من التحول بحروب وصراعات في إطار توازنات دولية واقليمية وهو يحدث في حالة رفض النظام القائم التغيير مع عجز المعارضة عن الاطاحة به ولا بديل لإطاحته والانتقال الى نظام ديمقراطي سوى التدخل العسكري بأسباب وذرائع مختلفة[14]

3/ مراحل التحول الديمقراطي :

استطاع كل من جوان لينز(**Juan Linz**) وستيفان شين (**Stephan Schein**) من تطوير مقاربة حول مراحل التحول الديمقراطي حيث قاما بتحديد أربعة مراحل هي :

أولاً: مرحلة انهيار النظام التسلطي : وهي المرحلة الأولى للتحول الديمقراطي، ويشهد المجتمع خلالها العديد من الصراعات بين مختلف النخب السياسية وفي هذه المرحلة لا يشترط أن يعقب انهيار النظام التسلطي حدوث تحول للنظام الديمقراطي، إذ يمكن أن يكون التحول لنظام تسلطي آخر.

ثانيا : مرحلة إقامة النظام الديمقراطي : هذه المرحلة هي المرحلة المهمة في عملية التحول الديمقراطي، وذلك أن النظام فيها يقف على الحافة، فإما أن يستكمل عملية التحول الديمقراطي أو يرتد إلى النظام التسلطي لكون المخاطر قائمة للارتداد عن الديمقراطية وهنا مرحلة العمل والــتأسيس للمرحلة اللاحقة.

ثالثاً: مرحلة التماسك الديمقراطي : في هذه المرحلة يتم تأسيس اتفاق ثابت بين النخب يحدد فيها قواعد اللعبة السياسية الديمقراطية وأهمية المؤسسات الديمقراطية ، وفي هذه المرحلة يتخلص النظام التسلطي من جميع مؤسساته القديمة ويحل محلها مؤسسات جديدة .

رابعاً: مرحلة النضج الديمقراطي : تتضمن هذه المرحلة تعميما وتعودا على القيم الديمقراطية بين مختلف أطراف الفاعلين السياسيين و تشهد هذه المرحلة:

- تدعيم المؤسسات السياسية.
- إرساء القواعد والممارسات الديمقراطية.
- تعزيز منظمات المجتمع المدني.
- إشاعة قيم الثقافة السياسية الديمقراطية[15]

---

[14] حسنين توفيق ابراهيم ، **الانتقال الديمقراطي إطار نظري** ، مركز الجزيرة للدراسات www.studies.aljazeera.net تاريخ المراجعة 2018/02/10 .

[15] إيمان أحمد ، **قراءات نظرية :الديمقراطية والتحول الديمقراطي** ، دراسة على موقع المعهد المصري للدراسات ، www.eipss.eg.org الجزء الثاني تاريخ المراجعة 2018/02/10 ص ص (2 – 5)

المطلب الثاني: مفاهيم مرتبطة بالتحول الديمقراطي :

يرتبط التحول الديمقراطي بالعديد من المفاهيم القريبة منه نسبيا وتداخلها مع مفهوم التحول الديمقراطي يستوجب من الباحث ضبطها وبيان صلتها بموضوع المذكرة كجزء من الأهداف المسطرة ومن أهم هذه المفاهيم :

1/ الانتقال الديمقراطي: إن الاستخدام الامثل في الادبيات السياسية لعبارة الانتقال الديمقراطي لوصف حالة تخلي بلد ما عن نظام حكم تسلطي الى نظام حكم أكثر ديمقراطية ، ويشير أودونيل (**O'donnell**) و شومبيتر **(Schumpeter)** الى أن " المقصود بمفهوم الانتقال الديمقراطي هو المرحلة الفاصلة بين نظام سياسي وآخر وأثناء عملية الانتقال أو في أعقابها يتم تدعيم النظام الجديد وتنتهي هذه العملية في اللحظة التي يجري فيها اكتمال تأسيس النظام الجديد " كما أن عملية الانتقال لا تحسم دائما الشكل النهائي لنظام الحكم ويبقى أن الانتقال بحسب هذا المعنى هي المرحلة العملية أو الرسمية الاولى لعملية التحول الديمقراطي[16] .

2/ الترسيخ الديمقراطي:

يتير مفهوم ترسيخ الديمقراطية (تعزيز الديمقراطية) جدلا واسعا بين الباحثين في مختلف حقول علم السياسة ففي الوقت الذي اعتبره البعض مفهوما مرادفا لمفهومي الاستقرار والمأسسة حاولت بعض الدراسات تجاوز الجانب المفاهيمي الى تحديد العوامل المُساهمة في ترسيخ النظام الديمقراطي وماهي مؤشرات نهاية المرحلة الانتقالية وبداية الترسيخ لأن المرحلة الانتقالية عادة ما تكون مشوبة بالمخاطر ومهددة بالانقلاب على السلطات الانتقالية لان الديمقراطيات الراسخة طبقا للأستاذ لينز (Linz) هي التي يقتنع فيها كل الفاعلين السياسيين والأحزاب وجماعات المصالح ومختلف النخب والمؤسسات بعدم وجود بديل للتحول الى الديمقراطية[17] . وإذا كان مفهوم ترسيخ الديمقراطية قد حظي بجانب كبير من الاهتمام في الدراسات المعاصرة فذلك باعتبار أن رسوخ الديمقراطية هو بمثابة المرحلة المتقدمة من التحول الديمقراطي وفي نفس الوقت يتطلب هذا الترسيخ

---

[16] يونس مسعودي ، " التحول الديمقراطي ، مقاربة مفاهيمية نظرية " **مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية**، جامعة باتنة -الجزائر ، العدد صفر مارس 2014 ص 149

[17] هدى ميتيكس ، **إتجاهات حديثة في علم السياسة** ، مصر ، مطبوعات اللجنة العلمية للعلوم السياسية وعلم الادارة، 1999 ص ص (137-139)

مجهودا مضاعفا وفترة زمنية قد تمتد لعقود [18]، وفي هذا الإطار يجب أن ينطلق ترسيخ الديمقراطية من اتفاق النخب النشطة في المرحلة الانتقالية ومختلف الفاعلين السياسيين على قواعد اللعبة السياسية من إجراءات ومسارات ومؤسسات المرحلة الانتقالية وذلك انطلاقا من قناعتهم كخطوة أساسية أن النظام الديمقراطي هو النظام الأمثل ونبذ كل ما يمكن إعاقة أداء المؤسسات المنتخبة. مما سيدفع بالتأكيد باتجاه خلق مؤسسات ديمقراطية حقيقية.

3/ الاصلاح السياسي :

يعرف قاموس المصطلحات السياسية ، الاصلاح السياسي بأنه خلق الاداة الفعالة للقيام بالإصلاح حتى تعرف كيف تقود ومتى تقود وكيف تفرض الاحترام.[19]

ويعرف الإصلاح السياسي أنه " مجموع العمليات التي تتم على مستوى النظام السياسي بهدف التعديل التدريجي في القوانين والتشريعات، المؤسسات والأبنية، الأطر والآليات، الأداء والسلوكيات، والثقافة السياسية السائدة، بهدف مواكبة التغييرات الحاصلة في البيئة الداخلية والخارجية، والاستجابة للتحديات التي يواجهها النظام في اتجاه يضمن تحقيق المزيد من المشاركة السياسية للمواطنين، والفعالية والكفاءة لمؤسسات الدولة، مع التأكيد على حماية الحريات والحقوق الأساسية "[20] ، فالإصلاح السياسي هو كافة الخطوات المباشرة وغير المباشرة التي تقوم بها الحكومات وحتى المجتمع المدني لضمان السير بالمجتمعات و الدول قدماً في طريق بناء نظم ديمقراطية كما ان الاصلاح قد يكون جزء من تحسين النظم الديمقراطية أصلا بدفعها نحو الافضل وعليه لا يعد كل إصلاح سياسي مدخلا للتحول الديمقراطي ولكن كل تحول ديمقراطي يهدف الى الاصلاح السياسي بالدرجة الاولى.

المطلب الثالث : علاقة المشاركة السياسية بالتحول الديمقراطي :

حتى يتسنى للباحث شرح العلاقة بين والمشاركة السياسية و التحول الديمقراطي يجدر في البداية تسليط الضوء على المؤشرات الاساسية للتحول الديمقراطي كخطوة أولى لبيان موقع المشاركة السياسية منها وهي كما حددها الباحثين في العديد من المؤلفات مؤشرات متعددة تزيد وتنقص بحسب نمط التحول الديمقراطي وفي الغالب يجمع الباحثين على المؤشرات التالية:

---

[18] يونس مسعودي ، مرجع سابق، ص 150

[19] إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي ، **الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية** ، مصر، دار كتب عربية ، 2005 ، ص 45

[20] بابا عربي مسلم ، "محاولة في تأصيل مفهوم الإصلاح السياسي" ، **مجلة دفاتر السياسة والقانون** العدد التاسع كلية الحقوق العلوم السياسية جامعة ورقلة ، الجزائر جوان2013 ص 67

أ / الدستور الديمقراطي :

تكمن أهمية الدستور في مجموع المبادئ التي يشتمل عليها حيث يؤكد على سيادة القانون ويفصل بين السلطات ويعمل على ترسيخ مبدأ التداول السلمي على السلطة وهو أول شيء يعمد الى تغييره بمجرد التحول الديمقراطي.

ب / الفصل بين السلطات :

يعد مبدأ الفصل بين السلطات مبدأ مهما في تعزيز الديمقراطية لا نه يقوم على الحد من هيمنة سلطة على سلطة أخرى .

ج / التداول السلمي على السلطة :

إن الديمقراطية في أسمى معانيه تضمن وجود أغلبية تدار السلطة من باسمهم ومن خلالهم وأقلية في المعارضة تعمل على اكتساب الاغلبية للوصول الى سدة الحكم بالطرق السلمية والاليات الديمقراطية.

د / ضمان الحقوق والحريات العامة :

تضمن دساتير الدول الديمقراطية الحريات العامة للمواطنين كحرية الرأي والحق في الاعلام والوصول للمعلومة والحق في الترشح والانتخاب والحق في أنشاء أحزاب والحق في التجمع والاضراب وغيرها من الحقوق .

ه / المشاركة السياسية :

تعد المشاركة السياسة السمة الواضحة في كل تحول ديمقراطي لان المشاركة يصبح حق من الحقوق وحرية من الحريات العامة لأنها ترتبط باختيار المواطن لمن يحكمهم ويمثل سلطة القرار الذي يملكون زمامه وتعد ألية الانتخاب هي الوسيلة المباشرة لاختيار من تسلم له هذه السلطة .

و / التعددية الحزبية :

تعد التعددية الحزبية الوجه البارز من التحول الديمقراطي في الانظمة التسلطية والديكتاتورية لان التعددية الحزبية دليل على التنوع في المجتمع ودليل على التمثيل الجيد لمختلف العصب والاقليات

ز / الانتخابات الحرة والنزيهة :

مبدأ الانتخابات الحرة والنزيه لا يتوقف عند مستوى المشاركة وفقط بل يتعداه الى القناعات السياسية للناخب ووعيه وقبوله بالآخر ومدى تعبير النخب الحاكمة عن رأي الاغلبية كما أن للنظام الانتخابي دور كبير في التمثيل البرلماني من حيث الكم والكيف النيابي[21]

[21] فيصل شطناوي ،**محاضرات في الديمقراطية** ،دار الحامد للنشر والتوزيع الاردن ، (د س ن) ص ص (27-29)

مما سبق وبحسب المراجع التي عدنا اليها فإننا نخلص إلى أنه إذا كان الدستور الديمقراطي الجيد هو ذلك الدستور الذي يضمن فصلا حقيقيا للسلطات ويضمن تداولا سلميا على السلطة ويضمن الحقوق والحريات العامة ، فإن ضمان بناء آليات حقيقية للمشاركة السياسية يضمن تعددية حزبية حقيقية ومعبرة وانتخابات حرة ونزيهة وهو ما يجعل المؤشرات السابقة هي تفرعات عن مؤشرين رئيسيين للتحول الديمقراطي هما الدستور الديمقراطي والمشاركة السياسية وبالتالي فبداية التحول الديمقراطي تبدأ من بناء دستور ديمقراطي جديد يحدث قطيعة مع الممارسات والمؤسسات القديمة ثم إيجاد آليات قانونية تضمن مشاركة سياسية فعلية لمختلف أطراف المجتمع ومختلف الفاعلين السياسيين.

خلاصة الفصل الاول :

يعد ضبط المفاهيم في أي بحث علمي الخطوة الاولى أو الاطار الاساسي للموضوع لكون هذه المفاهيم الاساسية يدور في مدارها موضوع المذكرة ، فالاطار العام للمشاركة السياسية يوجد ضمن سياق عام هو الديمقراطية والتحول الديمقراطي والياته ومتطلباته واشكاله وعلاقاته بالمفاهيم ذات العلاقة والارتباط وهو ما حاولنا ضبطه في الفصل الاول مع التركيز على الية المشاركة السياسية وعناصرها واشكالها .

في الفصل الثاني من هده المدكرة سيعمل الباحث با لتركيز أكثر على المتغير المستقل في هذه المذكرة وهو حركات الاسلام السياسي وذلك من خلال تناول الجانب المفاهيمي للإسلام السياسي والربيع العربي وربطها بالمفاهيم الواردة في الفصل الاول .

الفصل الثاني

الربيع العربي

و حركات الاسلام السياسي .

تمهيد :

سيتناول الباحث في الفصل الثاني موضوع الحركات الاسلامية و ثورات الربيع العربي بالبحث و الدراسة خصوصا في ظل الكم الكبير من المراجع التي تناولت هذا الموضوع مما يطرح بقوة اشكالية الحياد العلمي لمؤلفيها عموما لكونهم جزء من الظاهرة ، ونظرا لكون مفهوم الاسلام السياسي مفهوما نمطيا يحتاج الى الكثير من الشرح والتفسير في ظل أدبيات ومفاهيم كثيرة في علم السياسة تنطلق من حضارة غربية بعيدة كل البعد عن الحضارة الاسلامية يستوجب الحياد العلمي الحذر في تناول هدا المصطلح بالدراسة ولتجتب السطحية والسذاجة يجب الوقوف على تعاريف إجرائية بالاستناد على باحثين ومتخصصين في هذا الشأن وهو ما سيعمل الباحث عليه .

المبحث الاول : ثورات الربيع العربي بين الدوافع والنتائج .

المطلب الاول: مفهوم ثورات الربيع العربي.

يعد البحث في خلفيات ثورات الربيع العربي أمر من الصعوبة بمكان بالأخص بالاعتماد على مصادر من داخل الدول العربية لكون المؤلف في هذا الموضوع جزء من الظاهرة المدروسة إلا أننا سنحاول قدر الامكان توخي الح ذر الشديد في تناول الموضوع سوآءا من حيت التعريف أو من حيث الاسباب والخلفيات ، وإذا كانت الثورات العربية كانت ثورات عفوية ناجمة عن انفجار كبير تسبب به الوضع الاقتصادي والثقافي والاجتماعي المتردي الذي عاشته الامة العربية فإن غياب الديمقراطية وسيطرت الانظمة الديكتاتورية الاستبدادية ساهم بشكل كبير في زيادة الازمة [22]. لذلك وحتى يتسنى لنا فهم خلفيات الربيع العربي يتوجب أولا تقديم تعريفا لمفهوم الثورة ثم مفهوما للربيع العربي .

تعريف الثورة :

لغة : تشير معاجم اللغة الى أن الثورة صيغت من الفعل ثار يثور وهو بمعني قام ضد الشيء وحارب منطقه وسلطانه .

إصطلاحا :

* **يشير معجم المصطلحات السياسية الى أن الثورة تعني** : " تغييرات ذات طابع جذري (راديكالي)غير سياسية، حتى وإن تمت هذه التغييرات ببطء ودون عنف، كما في الثورة الثقافية أو الثورة الفنية وعلى الرغم من كل التفسيرات للثورة وما تسببه من عنف وتدمير ومشاكل، فإن الثورة تبقى ضمن إطار العنف التحرري العادي الذي يستهدف تحرير الإنسان من القهر القومي و الاجتماعي، بعد أن تكون الوسائل الأخرى قد فشلت في إنجاز ذلك والثورة هي الوسيلة الوحيدة التي تسرع في عملية التقدم والتطور والتغيير."[23]

* **تعريف آخر لثورة** : " هي التغيير الأساسي والسريع والداخلي والعنيف في القيم والمبادئ المهيمنة داخل المجتمع وفى مؤسساته السياسية والهياكل الاجتماعية والعلاقات الاقتصادية والقيادة والنشاط الحكومي والسياسات أي انها انهيار النظام الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الموجود وسط محاولات لبناء وتكوين بديل اخر جديد " وحسب

[22] ناهدة علي حسين الاسدي ، **ربيع الثورات العربية أسبابه وتحولاته** ، الاردن ، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ، ط 1 ، 2014 ص 30

[23] ياسر العلوي ، **معجم المصطلحات السياسية** ، البحرين ، معهد البحرين للتنمية السياسية ،2014 ص 28

الاستاذة آية يوسف عبد السلام " فالثورة هي عملية تغيير سريع وجذري للنظام السياسي مما يؤدى للإطاحة بالنظام القديم والنخبة التابعة له "[24].

وانطلاقا من التعاريف السابقة نستنتج أن الهدف الذي تنشده كل ثورة هو التغيير، والتغيير هو مجمل التحولات التي تتعرض لها البنى السياسية في مجتمع ما بحيث يعاد توزيع السلطة والنفوذ داخل الدولة والذي يكون استجابة لعدة عوامل داخلية وخارجية أهمها:

- تغير في موازين القوى داخل الدولة أو إعادة توزيع الادوار بين السلطة والمعارضة .
- ضغوط ومطالب خارجية أو تغير في موازين القوى الإقليمية والدولية [25].

تعريف الربيع العربي : شهد التاريخ ثلاث ثورات مهمة هي الثورة الفرنسية (1789) والثورة البلشفية (1917) والثورة الايرانية (1979) وقد سجل التاريخ من خلالها أن الاحداث الكبيرة في تاريخ الامم أن الثورة قد تشتعل بشرارة واحدة والذي قد يكون حادثا عفويا وهو ما يعرف بالسبب المباشر ، ولقد أطلق برنارد هنري ليفني ((Bernard–Henri Lévy)* يهودي الفرنسي مصطلح الربيع العربي على الاحتجاجات الضخمة التي انطلقت في بعض الدول العربية والتي سارت على نفس المسار ، فالثورة التونسية اشتعلت بسبب إقدام البائع المتجول (الجامعي) محمد البوعزيزي على إضرام النار في جسده بسبب سوء أوضاعه الاجتماعية ، والثورة المصرية اشتعلت بسبب العثور على جثة الشاب خالد سعيد قتيلا بعد تعرضه للتعذيب في أحد أقسام الشرطة تم لحقت بالركب ليبيا واليمن وسوريا ، ومع ذلك فاستقراء التاريخ يبن لنا كذلك أن الاسباب المباشرة عادة ما تكون غير كافية لإشعال ثورة بل لابد أن تتشابك عدة أسباب وعوامل أخرى وتعمل على تهيئة الارضية وخلق الاسباب للثورة وهو ما يعرف بالأسباب غير المباشرة وفي حالة الثورات العربية هي أسباب مشتركة بين كل دول الربيع العربي تقريبا [26].

عرفت هذه الاسباب نوعا من التكرار في كل الانظمة السياسية العربية وهو ما يطرح إشكالية أخرى حول الدوافع الحقيقية لقيام الثورات العربية هل نفس الاسباب

---

[24] آية يوسف عبد السلام ، **أسباب قيام ثورات الربيع العربي** ، في موقع المركز الديمقراطي العربي www.democraticac.de تاريخ المراجعة 2018/02/20.

[25] ريم محمد موسى ، " الثورات العربية ومستقبل التغيير السياسي " ، ورقة عمل مقدمة **لمؤتمر فيلادلفيا السابع عشر – ثقافة التغيير** ، جامعة فيلادلفيا (و م أ) 2014 ص 2

* برنارد هنري ليفني ((Bernard-Henri Lévy) اشتهر كأحد الفلاسفة الجدد ولد في مدينة بني صاف في الجزائر في 05 نوفمبر 1948 اشتهر كصحفي، وكناشط سياسي ..يرى أن النزعة الإسلامية لم تنتج من سلوكيات الغرب مع المسلمين، بل من مشكلة متأصلة، وأن النزعة الإسلامية تهدد الغرب تماماً كما هددتها الفاشية يوماً ما... وأكد أن التدخل في العالم الثالث بدواعي إنسانية ليس "مؤامرة إمبريالية" بل أمر مشروع تماماً ولذلك ارتبط اسمه بالثورات والحروب الاهلية في العديد من المرات

[26] بوحنية قوي ، **كاريزما الشارع التونسي وقوة التغيير** ، دراسة منشورة على موقع www.democracy.ahram.org.eg تاريخ المراجعة 2018/02/20

والدوافع تؤدي الى نفس الانتفاضة أم أن خصوصيات المجتمعات العربية وتمايزها عن بعضها البعض له الدور الأقوى في الاستجابة للمحفزات الداخلية منها والخارجية .

المطلب الثاني : الأسباب المشتركة لثورات الربيع العربي :

يمكن تصنيف الأسباب التي أدت إلى انفجار الأوضاع العربية بحسب طبيعتها الى :

أ) الاسباب السياسية:

1. **فقدان الشرعية** : أغلب الدول العربية عرفت وصول نخبة حاكمة الى السلطة السياسية عن طريق انقلاب عسكري وإن اختلفت المسميات حيث تم إحصاء في الموسوعة الدولية الحرة (Wikipedia) في الفترة بين (1941 الى 2014) أزيد من واحد وثلاثون انقلابا على السلطة الشرعية في البلاد العربية مما يضع على المحك شرعية الأنظمة الحاكمة في المنطقة العربية[27]

2. **غياب المشاركة الفاعلة:** إن أهم مصدر من مصادر الشرعية في كل الانظمة السياسية هي المشاركة و قبول المواطنين بالنظام القائم اشخاصا ومؤسسات متوقف على مشاركتهم في عملية اختيار القادة السياسيين الذين يمارسون السلطة وبالتالي عدم الثورة عليه، ولعل ما يتفق عليه الباحثين ان ما يميز تونس ومصر من بين كل الأنظمة الجمهورية القائمة في العالم العربي هو المبالغة في إقصاء الشركاء و سد قنوات الاتصال بين النظام ومواطنيه[28].

3. **شخصنة الدولة:** تعطي دساتير الدول التسلطية عادة لرئيس الدولة سلطات واسعة وفضفاضة تؤدي إلى ضعف سائر سلطات الدولة أمام الرئيس ، حتى يصبح الآمر الناهي الذى بيده وحده حل المشاكل التي عجزت الحكومة عن حلها فتختزل مؤسسات الدولة في شخصه.

4. **النظام التسلطي والبوليسي** : عرفت الدول العربية في غالبيتها لا سيما تلك التي شهدت ثورات على النظام السياسي نظاما قمعيا بوليسيا يعتمد في جميع تدابيره على القبضة الأمنية ذات الصلاحيات غير المحدودة حيث يمارس رجل الشرطة والبوليس السياسي القوة الضاربة لممارسة شتى انواع التسلط والاستبداد مما ضيق الخناق على الحريات العامة وضيع الحقوق المدنية للمواطن إذ يمكن لأي من أفراد الشرطة اعتقال أي مواطن لمجرد الاشتباه فيه وهو ما أضعف سلطة القانون وهيبة القضاء [29] .

---

[27] www.ar.wikipedia.org تاريخ المراجعة 2018/02/20

[28] آية يوسف عبد السلام مرجع سابق.ص 2

[29] توفيق المديني ، **سقوط الدولة البوليسية في تونس** ، ط 1 ، لبنان ، الدار العربية للعلوم ناشرون ،2011، ص ص

5. **قمع الحريات العامة:** تعتمد الانظمة القمعية البوليسية على كبح الحريات العامة استنادا الى حالة الطوارئ المعلنة عادة ففي مصر ظلت حالة الطوارئ معلنة منذ 1967 الى اليوم وهو المرتكز الاساسي في عدم إعطاء أي قيمة لمفهوم الحقوق والحريات العامة وهو سبب رئيسي من أهم أسباب الثورات العربية و بموجب قانون الطوارئ يتم توسيع سلطة الشرطة، وتعليق الحقوق الدستورية، وفرض الرقابة . و تقييد كل نشاط سياسي غير حكومي مثل: تنظيم المظاهرات والتجمعات السياسية (غير المرخص بها) وبسبب قانون الطوارئ في مصر وصل عدد السجناء السياسيين الى 30.000 سجين سنة 2010 .[30]

6. **السيطرة على الاعلام وتضييق الخناق على الاعلام المعارض** : مارست الانظمة التسلطية في مختلف دول الربيع العربي سياسة القبضة المحكمة على مختلف وسائل الاعلام حيث تم وضع أجهزة أمنية متخصصة لمنع نشر أية أخبار أو معلومات لا تصب في صالح النظام[31].

7. **قمع المعارضة التنكيل بها** : تعرضت المعارضة في جميع دول الربيع العربي الى قمع وحظر النشاط بل الى الاعتقال والنفي بدون أدنى شروط المحاكمة والانسانية مما اضطر العديد من المعارضين الى النشاط من خارج هذه الدول فقد سخر الرئيس التونسي السابق كل الاجهزة الأمنية لبسط سيطرته على الوضع فقد ذكرت الاحصائيات أن عدد المعتقلين سنة 1993 قد بلغ الذروة إذ تجاوز عشرة الاف معتقل كما شن حملة اعتقالات واسعة في صفوف التيار الاسلامي سنة 1999 وبعدها بدعوى انتماءهم للسلفية الجهادية[32].

ب) الأسباب الاقتصادية : يعد العامل الاقتصادي المحرك الاول في الشارع العربي خصوصا في ظل الوهم الشائع حول ثراء الدول العربية بفضل النفط وعائداته والجدول التالي يبين واقع أهم المؤشرات الاقتصادية لسنة 2010 لثلاثة دول من دول الربيع العربي .

الدولة / المؤشر	مصر	تونس	اليمن
نسبة البطالة	%12.4	%13	%14.6
نسبة الفقر /عدد السكان	%44	%38	%46
متوسط الدخل الفردي في اليوم /دولار	0.7	0.8	0.6

(129-148)

[30] عمر الحسان ، **الديمقراطية الجديدة** ، الاردن ، أمواج للطباعة والنشر والتوزيع ، 2015 ص 106

[31] توفيق المديني ، مرجع سابق ص ص (179-198)

[32] بوحنية قوي ، **كاريزما الشارع التونسي وقوة التغيير** ، مرجع سابق .

الدين الخارجي / مليار دولار	34.99	21	6.13
الترتيب العالمي على سلم الفساد	98	59	146

جدول يبين واقع المؤشرات الاقتصادية لسنة 2010 لثلاثة دول من دول الربيع العربي

. المرجع : التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2010 موقع صندوق النقد العربي www.amf.org.ae

1. **انتشار الفقر والبطالة** : لقد شكلت النسب العالية للفقر والبطالة والدخل الفردي الضعيف بؤر حقيقية لانتفاضة شعبية على الاوضاع الاقتصادية المزرية للمطالبة بإصلاحات اقتصادية عاجلة ، حيت سجلت تونس سنة 2010 أعلى نسب الانتحار في العالم بسبب سوء الأوضاع الاقتصادية حيت سجلت في العشر أشهر الاولى فقط من سنة 2010 أزيد من 280 حالة انتحار برغم كل الموانع الدينية والاستهجان الاجتماعي مما يدل قطعا على الظروف الصعبة في تونس في مرحلة ما قبل الثورة .

2. **انتشار الفساد السياسي والمالي** : تم ترتيب الدول العربية في ديل الترتيب العالمي من حيث مؤشر الفساد حيث نالت العراق والسودان وليبيا وسوريا والجزائر ومصر والمغرب المراتب المتأخرة التالية سنة 2010 : 175،172، 146،127،105،98،85 في سلم الفساد العالمي من بين 180 دولة وهو ما يبين إفلاس الانظمة السياسية القائمة في تللك الفترة [33]

ج) الأسباب الاجتماعية والثقافية:

1.وسائل الاعلام والتواصل الاجتماعي : أجمع الباحثين في موضوع ثورات الربيع العربي على الدور الاساسي والمهم الذي لعبته مختلف وسائل الاعلام والتواصل الاجتماعي على الشبكة العنكبوتية في نقل المعلومة والصورة الحية لمختلف المناطق المنتفضة مما اضطر نظام حسني مبارك مثلا الى قطع جميع وسائل الاتصال وتخريب مركز البث الخاص بقناة الجزيرة الفضائية لمنع التواصل بن المنتفضين أثناء احتدام ثورة 25 يناير بمصر .

2. قوة المجتمع المدني : لقد شكل المجتمع المدني بالأخص في تونس ومصر القوة الضاربة والمحرك الاساسي للثورة ، فثورات الربيع العربي وإن كانت انطلاقتها عفوية ودون ترتيب مسبق لتفجيرها إلا أنها وحسب العديد من الباحثين كانت نتيجة الجهود المتواصلة للحراك الاجتماعي وقد تم تغذيتها بشكل منظم لضمان استمراريتها، ولعل المثير للاهتمام هو تعاطي المجتمع التونسي وحتى المصري مع النشاط الجمعي المتأصل

[33] www.theguardian.com/news/datablog/2010/oct/26/corruption-index-2010-transparency-international

في أعماق المجتمع مند أواخر القرن 19 فقد سجل الباحثون سنة 2010 وجود أكثر من 9600 جمعية وتنظيم مختلفة الفاعلية والتأثير بحسب طبيعة نشاطها وعلاقتها بالنظام السياسي في تونس.[34] وكما شكل الاتحاد العام للشغل في تونس الرافد الرئيسي للثورة فقد شكلت حركة كفاية وحركة 06 أبريل روافد رئيسية في الثورة المصرية وهي حركات لا تنتمي على الاغلب الى فصيل سياسي أو اتجاه سياسي معين واحد على الاغلب.

3.القوة الشبابية : ويبقى أن نشير أنه على رأس كل الاسباب التي سردناها لا يجب إغفال الدور الاساسي للفئة الشبابية والتي تعتبر المحرك الاساسي للثورة وتطلعها الى الحرية والتغيير خصوصا أن البلاد العربية حسب العديد من الاحصائيات عدد الشباب فيها في الفئة العمرية (15–45) سنة يزيد عن 70% من إجمالي عدد السكان وهو ما يشكل قوة كبيرة غير قابلة للسيطرة عليها ، هذه الفئات الشابة التي تطمح الى مزيد من الحريات والمزيد من مناصب العمل والرفاه هي التي غدت و أطرت وحمت بعد ذلك مجمل الثورات العربية وهي نفس الفئة التي قامت بعملية توفير المعلومات ونشرها وحشد واثارة الرأي العام المحلي والعالمي [35]

المبحث الثاني: انبعاث حركات الاسلام السياسي في ظل الربيع العربي .

المطلب الاول: مفهوم حركات الاسلام السياسي .

يعد مصطلح الاسلام السياسي من المصطلحات الشائعة الاستعمال في علم السياسة لكونه استرعي اهتمام الباحثين والمختصين بشكل لافت للانتباه وقد انصب هذا الاهتمام على تحليل ظاهرة الاسلام السياسي من جوانب عدة مما انتج لنا مفاهيم ومصطلحات عدة متداخلة كالصحوة الاسلامية والتيار الاسلامي والاصولية و الاسلاميين والحركة الاسلامية والاسلام السياسي وغيرها العديد من المفاهيم التي خلقت فوضى مصطلحية لذى الباحثين وأغلب هذه المصطلحات العربية والاجنبية منها تعاني من نقطة ضعف جوهرية فهي مع كونها تحمل احكاما قيمية بحسب من يستخدمها وانطلاقا من مواقفه المبدئي ومنطلقاته الفكرية فهي الى جانب ذلك تعود الى أصول معرفية أجنبية ولا تنتمي سوآءا في أصلها الاجنبي أو في ترجمتها العربية الشائعة أو المعدلة الى المجال التاريخي و المعرفي الاسلامي الذي نشأت الحركات الاسلامية ضمن حدوده وتطورت بداخله[36] .وفي نفس الوقت تستخدم في الكثير من الاحيان للدلالة على نفس المفهوم ، فإذا

---

[34] بوحنية قوي ، **الجمعيات في المغرب وتونس قراءة في الواقع والتطلعات** ، الجزء الثاني ، دراسة منشورة على موقع مركز الجزيرة للدراسات ، http://studies.aljazeera.net ص 06 ، تاريخ المراجعة 2018/02/20

[35] حسن كريم (وآخرون) ، **الربيع العربي ثورات الخلاص من الاستبداد** ، لبنان ، الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية ، 2013 ص 16

[36] ضياء الدين رشوان (وآخرون) ، **دليل الحركات الاسلامية في العالم** ، مصر ، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، العدد الاول ، (د س ن) ص 16

كان بعض منظري الحركة الاسلامية يفضلون مصطلح الاسلاميين ويرون انه أكثر دقة وأنصافا على اعتبار أن الاسلامية وصف حضاري حيث يقول الشيخ راشد الغنوشي " إن الوصف بالإسلامي هو وصف حضاري أكثر منه وصفا عقديا " [37] فإن آخرين من أصحاب الميول الشيوعية وحتى الغربية يفضلون استعمال مصطلح الاصوليين ومع ذلك فموسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية تشير الى أن مفهوم الاسلام السياسي انبثق أصلا من المحاولات العديدة لرموز الحركات الاسلامية لممارسة السلطة وإقامة نظام سياسي إسلامي يرجع في أصوله الى المجتمع الذي أقامه النبي محمد صلى الله عليه وسلم وإحياء حكم الخلافة الراشدة ولكن من خلال حزب سياسي إسلامي [38]، وفي هذا الاطار وضمن أبعاده سنحاول أن نتناول عدة تعاريف للإسلام السياسي (وهو المصطلح العلمي المستعمل في أغلب أبحاث ودراسات علم السياسة) من خلال تناول تعاريف لمفكرين من داخل الحركة الاسلامية ثم تعاريف لباحثين ومتخصصين في الحركات الاسلامية من عرب وأجانب للخروج بتعريف إجرائي يخدم المنحى العام لهذه المذكرة .

1/ تعاريف مفكري الحركات الاسلامية :

- **تعريف الشيخ يوسف القرضاوي*** : " يعرف الشيخ الحركة الإسلامية بأنها ذلك العمل الشعبي الجماعي المنظم للعودة بالإسلام إلى قيادة المجتمع، و توجيه الحياة... إن الحركة الإسلامية إنما قامت لتجديد الإسلام والعودة به إلى قيادة الحياة من جديد بعد إزالة العقبات من الطريق"[39]

- **تعريف الشيخ حسن الترابي*** : " الحركة الإسلامية الحديثة بمغزاها ومآلها كلها حركة تجديد و إصلاح شامل تبنى على تقاليد الإصلاحية الخاصة التي سنّها جمهور من سلف الفقهاء والصوفية والمصلحين ... والحركة الحديثة كلها تعتبر بتراث البناء العفوي الطوعي الذي مكن أسس المجتمع الإسلامي المتدين عبر التاريخ ... تنبني الحركة الإسلامية على قاعدة تنظيمية ذات هم سياسي وبعد عالمي"[40].

---

[37] حيدر إبراهيم علي ، **التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية** ، ط2 ، لبنان مركز دراسات الوحدة العربية ، 1999 ص29

[38] ناظم عبد الواحد جاسور ، مرجع سابق ص 97

[39] يوسف القرضاوي ، **أولويات الحركة الإسلامية في المرحلة القادمة** ، مصر، مكتبة وهبة ، 2006 ص 09 .

[40] حيدر إبراهيم علي ، مرجع سابق ص 27.

* يوسف عبد الله القرضاوي (Youssef al-Qaradâwî)(9 سبتمبر1926) عالم مصري مسلم رئيس الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين أحد أهم منظري الحركات الاسلامية حصل على الدكتوراه بامتياز مع مرتبة الشرف الأولى من كلية أصول الدين جامعة الازهر مصر تعرض للسجن عدة مرات لانتمائه إلى جماعة الإخوان المسلمين ألف ما يزيد عن 170 من المؤلفات من الكتب والرسائل تولى تأسيس وعمادة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة قطر وظل عميداً لها إلى نهاية 1990 ، كما أصبح مديراً لمركز بحوث السنة والسيرة النبوية بجامعة قطر ولايزال قائماً بإدارته إلى يومنا هذا.

▪ **تعريف الشيخ راشد الغنوشي** *: يعرف الشيخ الحركة الإسلامية " بأنها حملة النشاط المنبعث بدوافع الإسلام لتحقيق أهدافه وتحقيق التجدد المستمر له من أجل ضبط الواقع وتوجيهه أبداً ، وذلك لأن الاسلام جاء لكل زمان ومكان فتحتم أن تكون رسالته متجددة بتغير أوضاع الزمان والمكان وبتطور العلوم و المعارف والفنون وبناءا عليه فإن أهداف الحركة الإسلامية واستراتيجيتها ووسائل عملها ستختلف باختلاف الزمان والمكان". [41]

▪ 2/ تعاريف الباحتين والمختصين في الحركات الاسلامية :

▪ **يعرف الاستاذ عبد الوهاب الافندي*** حركات الاسلام السياسي بقوله: " يطلق الحركات الاسلامية ويفضل بعض الباحثين مصطلح الاصولية وهي ترجم للمصطلح الانجليزي (Fundamentalism) بينما آخرون يجنحون الى استخدام تعبير الاسلاموية ترجمة أيضا عن المصطلح الانجليزي (Islamicist) على الحركات التي تنشط على الساحة السياسية وتنادي بتطبيق قيم الاسلام وشرائعه في الحياه العامة والخاصة على حد سواء وتناوئ في سبيل هذا المطلب الحكومات والحركات السياسية والاجتماعية الاخرى التي ترى أنها قصرت في امتثال تعاليم الاسلام أو خالفتها..."[42]

▪ **يعرف الاستاذ حيدر إبراهيم علي*** :حركات الاسلام السياسي بقوله " أنها التنظيمات التي تسعى الى إعادة بناء المجتمع المسلم والإنسان المسلم على أسس إسلامية جديدة وأصيلة في آن وأحد ...ويستبعد من تسمية حركات الاسلام السياسي كل التنظيمات التي تعمل في مجال الدعوة أو العمل الخيري أو التعليمي"[43]

---

* حسن عبد الله الترابي (Hassan al-Tourabi)(1932- 2016) و مفكر وزعيم سياسي وديني سوداني يعتبر رائد مدرسة تجديد سياسي إسلامي. حصل على الماجستير من جامعة أكسفورد عام1957 ثم الدكتوراه من جامعة سوربون، باريس عام1964 وعمل أستاذاً في جامعة الخرطوم ثم عين عميداً لكلية الحقوق بها، ثم عين وزيراً للعدل في السودان. وفي عام 1988 عين وزيراً للخارجية السودانية. كما أختير رئيساً للبرلمان في السودان عام 1996 و يعد من أشهر قادة الإسلاميين في العالم ومن أشهر المجتهدين على صعيد الفكر والفقه الإسلامي المعاصرين .

* راشد الغنوشي (Rached Ghannouchi) ولد في 22 يونيو 1941 بتونس سياسي ومفكر إسلامي تونسي، زعيم حركة النهضة التونسية أ تم دراساته في جامعة الزيتونة حتى تحصل على شهادة في أصول الدين ثم تحصل على الإجازة في الفلسفة سنة1968 من جامعة دمشق انتقل الى فرنسا بهدف استكمال الدراسة في جامعة سوربون .حوكم عدة مرات على يد النظام التونسي غادر إلى الجزائر العاصمة في 11 أبريل1989 ثم الى السودان 1991 تم أستقر في ضواحي العاصمة لندن، وتحصل على حق اللجوء السياسي في أغسطس1993 الى سنة 2011 أين عاد الى تونس بعد سقوط نظام بن على

[41] سامي الخزندار ، " تطور علاقة حركات الاسلام السياسي بالبيئتين الاقليمية والدولية " ، **مجلة دراسات استراتيجية** الامارات العربية المتحدة العدد 132 ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ط1 ، ، 2008 ، ص 11

* عبد الوهاب الافندي (Abed el-Waheb al-afandi) حاصل على الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة ريدينغ، 1989 عمل دبلوماسياً في الخارجية السودانية (1990-1997)، وصحفياً في بريطانيا، وأستاذاً باحثاً في معهد كريستيان ميكلسن بالنرويج، وجامعة نورث ويسترن بشيكاغو، وجامعة أكسفورد وجامعة كامبريدج والمعهد الدولي للفكر والحضارة الإسلامية بماليزيا. حاضر في العديد من كبرى الجامعات .

[42] م جدي حماد (و آخرون)، **الحركات الإسلامية و أثرها في الاستقرار السياسي في العالم العربي** , ط 1 الامارات العربية المتحدة , مركز الإمارات للدارسات و البحوث الاستراتيجية , 2002 , , ص13

[43] حيدر إبواهيم علي ، مرجع سابق ، ص 42

▪ **يعرف الاستاذ رضوان السيد*** حركات الاسلام السياسي بقوله " نطلق وصف الاسلام السياسي على المجموعات الدينية النشطة ، مع ملاحظة تحديدين : الاول أن تكون قد قامت في الاصل من أجل أهداف سياسية أو تبنت لاحقا أهدافا سياسية والثاني : أن تعرف نفسها كفاعل سياسي أهلي ... يخرج هذا التحديد الضيق من التعريف جماعات النشاط الديني الملحقة بالدولة التي لا تنظر الى نفسها ككينونة مستقلة ، أي دائرة مصالح خاصة بأعضائها . كما يخرج من التعريف الجماعات الدعوية أو العلمية البحتة كمدارس التعليم الشرعي الاهلية مثلا ، التي لا تمارس السياسة أو لا تضع في اعتبارها أهدافا سياسية . "[44] ومن خلال استعراضنا لهذه التعاريف لاحظنا انها تشترك في عدة نقاط رئيسية في حال الجمع بينها يمكننا الخروج بتعريف إجرائي يخدم أهداف ومجريات هذه المذكرة وأهم هذه النقاط هي :

أ) أنها تنظيم علني هرمي (له قيادة وأتباع) بما يسمح له بالنشاط ضمن إطار القانون وفي حدوده والتي تعتبر المرجعية الاسلامية أساس قيامها .

ب) العمل ضمن التنظيم يكون جماعي وطوعي وينبني أساسا على ممارسة السياسة لتحقيق أهداف سياسية.

ج) الهدف الرئيسي المتوخى من خلال نشاط التنظيم هو إعادة بناء المجتمع المسلم والإنسان المسلم على أسس إسلامية وتختلف الأهداف والاستراتيجيات ووسائل العمل باختلاف الزمان والمكان.

د) لكل تنظيم كينونة مستقلة عن الدولة أو الدول التي يعمل في نطاقها وعن التنظيمات الاخرى المشابهة له في غالب الاحيان .

انطلاقا من النقاط المشتركة بين كل التعاريف يمكننا أن نعرف حركات الاسلام السياسي انها كل حركة ذات مرجعية إسلامية تعتبر المشاركة السياسية منهجا لها وبصور أدق " هي تلك الجماعات التي تشترك معا في اعتبار أحد جوانب الاسلام أو تفسيراته الاطار المرجعي لها سواء فيما يخص وجودها أو أهدافها والتي تنشط بطرق مختلفة من أجل تطبيق الصورة التي تراها للإسلام...ويلعب الجانب الفكري دورا محوريا في التمايز بين الحركات الاسلامية "[45] وبالتالي فكلمة سياسي في مصطلح " الإسلام السياسي "

---

* حيدر إبراهيم علي (aydar Ibrahim Ali)(1943..) مفكر و كاتب و عالم اجتماع سوداني و مدير مركز الدراسات السودانية ت خصص في علم الاجتماع الديني حاصل على الدكتوراه في فلسفة العلوم الاجتماعية من جامعة فرانكفورت عام1978 أفرد جزءاً كبيراً من مشروعه الفكري لنقد الإسلام السياسي وتخصص فيه .

* رضوان السيد (REDOINNE EL-SAYED) (1939..) كاتب ومفكر لبناني، ح اصل على شهادة الدكتوراه في الفلسفة من جامعة توبنغن بألمانيا سنة 1977 له العديد من المؤلفات والترجمات حصل على جائزة الملك فيصل العالمية في مجال الدراسات الإسلامية سنة2017 م

44 رضوان (السيد وآخرون)، **مستقبل الاسلام السياسي في الوطن العربي** ، ط 1 ، لبنان ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2014 ص 115

[45] ضياء الدين رشوان وآخرون ، مرجع سابق ، ص 17

ليست توصيفا للإسلام بمقدار ما هي توصيف وتعريف للحركات التي تقبل بمفهوم المشاركة السياسية والعمل السياسي .

المطلب الثاني : تصنيف حركات الاسلام السياسي .

إذا كانت المسلمة الاساسية في التعاريف السابقة تشير الى أن كل الحركات الاسلامية بما فيها تلك التي لا تؤمن أصلا بالديمقراطية تسعى الى هدف رئيسي واحد وهو إقامة دولة إسلامية تقوم على شرائع الله وفق منهاج النبي محمد صلى الله عليه وسلم وتنادي بتطبيق قيم الاسلام وشرائعه في الحياه العامة والخاصة على حد سواء وفي سبيل هذا الهدف تعمل بوسائل وطرق وأساليب مختلفة فإنه من المسلم كذلك أنه يمكن القول أن نظائر لتلك الحركات قد سبق لها الظهور خلال القرون الخمسة عشر التي تمثل تاريخ المسلمين وأن بعض تلك الحركات ماهي إلا إعادة إنتاج لتلك القديمة منها [46] وإذا كان الحال كذلك فإن تقديم تصنيف متوازن لحركات الاسلام السياسي يدفعنا الى ضرورة تحديد محك أو معيار التصنيف أولا إذ لا يمكننا الجمع بين كل هذه التنظيمات والحركات الاسلامية ومعاملتها بنفس المعيار ولا تصنيفها كلها ضمن نفس الخانة وهو ما يدفعنا الى البحث في معايير التصنيف ومرتكزاتها و لقد استقرت أراء الباحثين والمختصين في مجال الحركات الاسلامية أن معايير عدة يمكن تصنيف حركات الاسلام السياسي على أساسها مع الاشارة أن التصنيفات التي سنتولى بيانها لا تتناول سوى الحركات التي ترتبط بعلاقة مع السياسة والدولة والسلطة أكثر من تلك التي تهتم بالجوانب الدينية الطقوسية أو الاجتماعية منها ومن أهم هذه المعايير:

1): معيار المرجعية الفكرية : استنادا لمعيار المرجعية الفكرية قسم المختصون الحركات الاسلامية الى عدة مدارس فكرية رئيسية منها :

المدرسة الوهابية : (السلفية) ومرجعيتها فكر الشيخ محمد بن عبد الوهاب.

المدرسة الاخوانية : ومرجعيتها فكر الشيخ حسن البنا

المدرسة الصوفية: ومراجعها متعددة بتعدد الطرق الصوفية القادرية ، النقشبندية...)

المدرسة الشيعية : ومراجعها متعددة بتعدد المذاهب الشيعية(الإثناعشرية ، الجعفرية النصيرية ...)

[46] ضياء الدين رشوان وآخرون ، مرجع سابق ، ص 18

2): معيار السلمية و العنيفة : يرى الباحثين في هذا المجال أن تصنيف الحركات الاسلامية يمكن أن يكون على أساس تبني العمل السياسي والعمل المسلح وعلى هذا الأساس يمكن تصنيف الحركات الاسلامية الى تيارين رئيسيين هما:

أ) التيار الإسلامي السياسي : وهو كل التيارات والحركات الاسلامية التي تتبنى العمل السياسي والاصلاحي .

ب) التيار الاسلامي العنيف (الجهادي) : ويصنف ضمن هذا التيار كل الحركات الاسلامية التي تتبنى العمل المسلح لحل معضلات العصر .

3): معيار متعدد الأوجه : إن التصنيفين السابقين يشوبهما العديد من النقائص أهمها أنها تصنيفات عامة وشاملة لا يمكن من خلالها التصنيف الدقيق والواضح ولا يشمل مختلف الحركات الاسلامية، ولتلافي هذا الخلط لجأنا الى تصنيف أكثر دقة وتفصيلا ورد في دليل الحركات الاسلامية في العالم حيث صنف الحركات الاسلامية الى فئتين رئيسيتين:

أولا : الحركات الاسلامية الدينية : وهي حركات تقوم على قراءة معينة للإسلام وتنظر للأفراد والمجتمعات على أساس العقيدة وقضيتها الاولى هي ّأمة العقيدة الصحيحة .وتشمل فرعين رئيسين :

أ) الحركات المتطرفة السلمية: وهي التي تتبنى العمل السلمي المحض وهي قسمين:

*** حركات التكفير والهجرة** : وهي حركات تؤمن بكفر المجتمع الذي لا يعمل بتعاليم الاسلام وتهاجر منه الى البلاد التي تقيم تعاليم الاسلام .

*** حركات إعادة الدعوة** : ترى إعادة دعوة المجتمعات التي لا تعمل بتعاليم الاسلام سلميا.

ب) الحركات الجهادية العنيفة : وهي التي ترى ضرورة إقامة تعاليم الاسلام حتى لو تطلب الامر أن تتبنى العمل الجهادي والمسلح وهي ثلاثة أقسام :

*** حركات محلية الطابع** : وهي التي تتبنى العمل المسلح لإقامة دولة الاسلام محليا.

*** الحركات الانفصالية** : وهي الحركات التي تضم أقليات مسلمة في دول غير مسلمة وتسعى هذه الاقليات الى الانفصال وإقامة دولة الاسلام بالعمل المسلح .

* **حركات دولية المجال** : وهي حركات تعمل على المستوى العالمي لا تؤمن بالدولة الوطنية والحدود الجغرافية بل تسعى الى إقامة الخلافة الاسلامية ببعدها العابر للأوطان .

ثانيا : الحركات السياسية الاجتماعية ذات البرنامج الاسلامي :

وهي تلك الحركات التي تتبنى العمل السياسي والاجتماعي من منطلق اجتهادات فقهاء الشرع الإسلامي وتنقسم بدورها الى قسمين :

أ) الحركات السلمية الساعية للحكم : وهي تلك الحركات التي تسعى الى السلطة السياسية لتطبيق برامجها وأفكارها السياسية والاجتماعية ذات الخلفية الاسلامية (وهي الحركات التي يدور ضمن محورها موضوع المذكرة) .

ب) حركات التحرير الوطني المسلحة : وهي وإن كانت حركات تتبنى العمل المسلح إلا أن الظروف المحيطة بمجتمعاتها هي التي دفعت بها الى تبنيه كظروف الاحتلال الأجنبي مثلا.[47] (أنظر الرسم البياني رقم01):

رسم بياني رقم 01

[47] ضياء الدين رشوان وآخرون ، مرجع سابق ، ص ص (19-24)

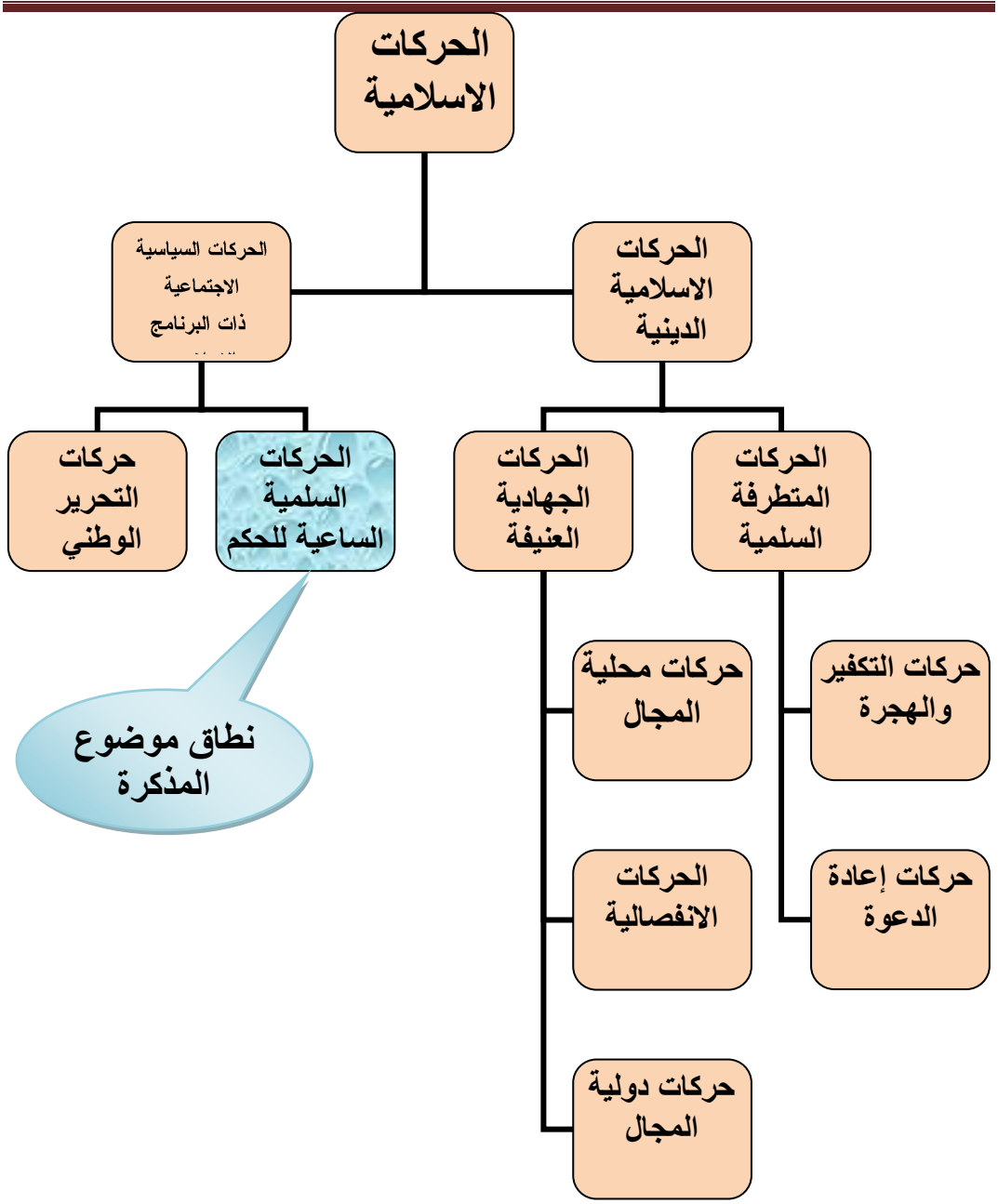

رسم بياني يوضح تصنيف الحركات الاسلامية حسب دليل الحركات الاسلامية في العالم

(من تصميم الطالب)

المطلب الثالث : العودة القوية لحركات الاسلام السياسي مع ثورات الربيع العربي .

ينطلق الاستاذ بلال التليدي في مؤلفه الاسلاميون والربيع العربي من مسلمة يجب أخدها بعين الاعتبار عند دراسة وتحليل مؤشرات عمل الحركات الاسلامية في فترة

ما قبل ثورات الربيع العربي مباشرة وهي أن هذه الحركات لم تكن كلها على مسافة واحدة من الانظمة السياسية الجاثمة على البلاد العربية في هذه الفترة الحساسة بالذات فموقع حركة النهضة التونسية كانت تعيش وضعية الاستئصال السياسي بينما كانت حركة الاخوان المسلمين في مصر تعاني الحصار السياسي بدرجة أقل كما أن وضعية الاخوان المسلمين في الاردن كانت أفضل بكثير عن وضعية الاخوان المسلمين في مصر كما أن وضعية حزب العدالة والتنمية في المغرب كان أفضل من سابقيه بكثير وهذا العنصر يعد محددا أساسيا في مواقف الحركات الاسلامية من الحراك الذي ستعرفه البلاد العربية بعد ذلك ودراسته دراسة علمية[48]

وهو ما يبرر بعد ذلك تباين مواقف الحركات الاسلامية من الثورات العربية و يفرض على الباحث اختيار مثالين أو أكثر لفهم هذه المواقف.

المثال الاول(في تونس) : الحالة التونسية بالذات يجب الأخذ فيها بعين الاعتبار العديد من المميزات خلاف الحالات الاخرى أهمها :

أ) كون الثورة التونسية بداية الربيع العربي إذ لم تكن تحاكي حالة مماثلة لا إقليميا ولا دوليا وهو ما يعطي الحالة التونسية طابعا خصوصيا لا نها البادرة الاولى من نوعا في العصر الحديث في المنطقة العربية .

ب) عفوية الثورة فيجب الأخذ بعين الاعتبار أن بداية أحداث الربيع العربي لم تكن مؤطرة بأي غطاء سياسي بل كانت ثورة اجتماعية عفوية .

ج) السطوة البوليسية والانغلاق السياسي الذي كان يشهده النظام السياسي التونسي عشية الربيع العربي.

د) الحساسية الشديدة للنظام التونسي اتجاه التيار الإسلامي.

ه) مستوى التعليم في المجتمع التونسي قياساً إلى دول المنطقة مستوى عال يتميز بوجود طبقة سياسية ومجتمع مدني عريق وهي عوامل تجعل تونس تسير في اتجاه قيام توافق على حكم مدني قائم على التعددية.

تمكننا هذه المؤشرات الخمسة من تفسير وقوف التيار الاسلامي مع كامل التيارات السياسية الاخرى على مسافة واحدة من الثورة التونسية ، فقد قدمت حركة النهضة في تونس – والتي تعد المكون الأساسي للإسلاميين– قراءة للثورة التونسية بعد اشتعال أحداث سيدي بوزيد* مباشرة على لسان زعيمها راشد الغنوشي معترفا بان ثورة سيدي بوزيد هي تعبير عن فشل النظام السياسي وفشل المعارضة السياسية في قيادة التغيير انه تعبير عن غضب وانفجار الشارع المقهور ، وان الامر لن يقتصر على تونس وانما

* أحداث سيدي بوزيد : الفتيل الاول للثورة التونسية اشتعلت الاحداث بسبب إقدام شاب جامعي صاحب عربة خضار على إضرام النار في جسده بسبب سوء الأوضاع الاجتماعية فخرج ألاف من الشباب للمطالبة بتحسين الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية وخلق توازن بين جهات الدولة وتم مقابلة الاحداث بالقمع البوليس والرصاص الحي .

[48] بلال التليدي ، **الاسلاميون والربيع العربي**، ط1 ، لبنان، مركز نماء للبحوث والدراسات ، 2012 ص 22

سيمتد الى بلدان عربية اخرى كمصر والجزائر واليمن وغيرها، وانه جاء تعبيرا عن فشل النظام السياسي وعجز المعارضة في ظل الدكتاتورية عن فرض الاصلاح.[49] وقد ترجمت الحركة موقفها من الاحداث الى عنصرين هما :

- الدعوة الى الانخراط مع غيرها من القوى السياسية لدعم الانتفاضة التونسية لفرض الاصلاح السياسي .
- تفنيد اتهامات النظام السياسي وكشف تناقضات خطابه السياسي والاعلامي من خلال استغلال وتوظيف مقولة " المد الاصولي" و " الخطر السلفي"

وقد مكن هذا الاستقراء المبكر للواقع التونسي حركة النهضة من الحديث عن عناوين مرحلة الانتقال الديمقراطي في وقت مبكر جدا من بداية الثورة وما يليها وهو ما سنتناوله بشيء من التفصيل في الفصل الثالث.[50]

المثال الثاني (في مصر) : في محاولة فهم موقف الحركة الاسلامية ممثلة في حركة الاخوان المسلمين في مصر من أحداث الربيع العربي يجب الأخذ بعين الاعتبار موقف حركة الاخوان المسلمين من الثورة التونسية بدايةً ، ففي ب يان لحركة الاخوان المسلمين بعد نجاح الثورة التونسية بتاريخ 2011/01/15 اعتبر البيان :

– نجاح الثورة انتصار للشعب التونسي في جولته الاولى في صراعه من أجل الحرية والكرامة

– الشعوب العربية والاسلامية قادرة على تحقيق مطالبه في التغيير برغم كل المعيقات .

– أن الثورة التونسية رسالة الى النظام المصري الى ضرورة الاستماع لصوت الشعب المطالب بالحريات العامة و الديمقراطية ولقد حاولت حركة الاخوان المسلمين في مصر استثمار نجاح الثورة التونسية وتحسين تموضعهم السياسي في مصر بتوجيه بيان الى النظام المصري بتاريخ 2011/01/19 جاء في شكل عشرة مطالب (نقاط) أساسية لتحسين الاوضاع في مصر وهي :

- إلغاء حالة الطوارئ المعلنة مند 1967 .
- حل مجلس الشعب الذي جاء نتيجة انتخابات مزورة .
- إجراء انتخابات جديدة حرة ونزيهة لانتخاب مجلس يعبر عن إرادة الأمة.
- إجراء تعديلات على الدستور لاسيما المواد التي تحدد صلاحيات الرئيس.
- إجراء لإصلاحات اقتصادية مستعجلة بما يضمن تحسين ظروف المواطن.
- إعادة النظر في السياسة الخارجية لاسيما المتعلق بالعلاقة مع الصهاينة.
- الافراج والعفو عن كل المساجين والمعتقلين السياسيين .
- إلغاء كافة القيود على الصحافة والاعلام وفسح مجال أوسع للحريات العامة.

[49] هيفاء أحمد محمد ، " الاسلاميون في تونس بين المعارضة والسلطة "، **مجلة دراسات دولية** العدد 58 ، جامعة بغداد العراق مركز الدراسات الاستراتيجية و الدولية ، جوان 2012 ، ، ، ص 33

[50] بلال التليدي ، مرجع سابق ص ص (27-29)

- محاسبة المفسدين ومحاكمتهم محاكمة عادلة .
- الحد من تدخلات الاجهزة الامنية في الجامعات والنقابات والجمعيات والمنظمات الحقوقية.

وأكد البيان في الاخير أن الاستجابة لهذه المطالب هو بداية تجاوز الاحتقان وأن عدم الانصات لما ورد فيه هو بمتابه انتحار النظام المصري وسيؤدي لا محالة الى ثورة لن يصنعها الاخوان ولن يستطيعوا منعها . وهو الشيء الذي أتبثه التاريخ بعد ذلك. وبمجرد اشتعال الاحداث خمسة أيام بعد البيان كانت ردة فعل حركة الاخوان المسلمين في شكلين :

* **شكل رسمي** : حيث رفض المشاركة في الاحداث والاكتفاء بوقفات سلمية أمام دار القضاء العالي مع رموز وقيادات وطنية .

* **شكل غير رسمي** : تمثل في عدم منع شباب الاخوان في محافظات الدولة من المشاركة في الحراك مع احترام ضوابط الحركة في التظاهر السلمي.[51]

المثال الثالث (في اليمن): تتميز الحالة اليمنية على خلاف الحالتين السابقتين بوجود مجتمع قبلي وصراع تاريخي بين الشمال والجنوب ومع ذلك يجب الأخذ بعين الاعتبار في محاولتنا لفهم ردة فعل الحركة الاسلامية من أحداث الربيع العربي يجب أن نأخذ في الحسبان النقاط التالية :

- الحراك الجنوبي وتأثيره على الاستقرار الأمني اليمني .
- الحوثيون والتحدي الْإقليمي (مع السعودية بالأخص) .
- تنظيم داعش و الابعاد الدولية لمشكلة الارهاب .

وتجدر الاشارة الى أن الحراك الديمقراطي في اليمن حتى قبل الثورة التونسية كان يشهد مخاضا عسير حيت كانت الاحداث السياسية في اليمن تشهد منحى تصاعدي مع نهاية 2009 ومع حملة المطالبات بوقف الخروقات الدستورية والتعاطي مع الأزمة اليمنية بشيء من العقلانية والمشروعية في ظل استفراد الرئيس اليمني علي عبد الله صالح بالقرار السياسي ومع النجاح المتصاعد للثورة التونسية والمصرية ارتفع سقف المطالب اليمنية من ضرورة الاصلاح الى التغيير الراديكالي متمثلا في لإسقاط نظام صالح وكامل رموزه، وهو الشيء الذي طالبت به الحركة الاسلامية اليمنية بعد فشل مسارها الاصلاحي الذي بدأته مبكرا من خلال اللقاء المشترك الدي ضم مختلف الاطياف السياسية المكونة للمعارضة اليمنية للمطالبة بالإصلاح السياسي مما دفع بها الى دعوة الشارع اليمني الى تصعيد الاحتجاجات ورفع المطالب برحيل النظام الحاكم وكافة رموزه

[51] بلال التليدي ، مرجع سابق ص ص (29-35)

وقد توج هذا الحراك بتنازل الرئيس على عبد اله(صالح عن منصبه لنائبه عبد ربه منصور هادي.[52]

خلاصة الفصل الثاني :

من خلال استعراضنا في هذا الفصل للجانب المفاهيمي لثورات الربيع العربي وحركات الاسلام السياسي ثم استعراض كيفية واسباب انبعاث حركات الاسلام السياسي مع انفجار ثورات الربيع العربي سجلنا الملاحظات التالية :

- إن حركات الاسلام السياسي على امتداد البلاد العربية التي عرفت ثورات المطالبة بالإصلاح والتغيير كانت دائما إما في موقع الاستئصال المطاردة أو موقع التضييق والمعارضة وهو ما يجعل قدرتها على المشاركة في العملية السياسية ضعيفة.
- إن الانبعاث العشوائي لحركات الاسلام السياسي مع ثورات الربيع العربي الى جانب افتقارها الكبير الى الخبرة السياسية والاطارات و الكفاءات المحنكة سيؤثر سلبا على مستقبل هذه الحركات في ظل نخبة سياسية عسكرية وعلمانية .
- إن الاغتراب السياسي للنخب الاسلامية في بلاد الربيع العربي يحتم على قيادات حركات الاسلام السياسي التحالف مع النخب العلمانية المعتدلة .

[52] بلال التليدي ، مرجع سابق ص ص (36-42)

الفصل الثالث

تقييم مشاركة حركة النهضة التونسية

تمهيد :

يرى الاستاذ عثمان الزياني أن " ... تشكل ثقافة سياسية جديدة يعد مدخلا أساسيا في البناء الديمقراطي لأنها تهتم أساسا بالبُعد القِيَمي للديمقراطية عبر استثمار قنوات التنشئة الاجتماعية والسياسية، وليس اختزال البناء الديمقراطي في سياقه المؤسساتي السلطوية الموروثة عن الأنظمة البائدة دون التأسيس لثقافة سياسية جديدة قائمة على أساس غرس قيم جديدة تؤطِّر العلاقة بين المواطن العربي والسلطة السياسية "[53] وانطلاقا من هذا الرأي سيحاول الباحث في هذا الفصل الربط بين متغيرات الموضوع بتحليل العلاقة بين حركة النهضة التونسية والنظام السياسي التونسي قبل وبعد الثورة مع التركيز على مدخل الثقافة السياسية بدراسة قوة الوعي السياسي والتنظيمي للمجتمع التونسي ودراسة تأثير وتأثر حركة النهضة التونسية بهذا السياق التنظيمي العام الى جانب محاولة تفسير علاقة حركة النهضة و قدرتها على التواصل مع الشركاء السياسيين (من موقعها سوآءا كانت على هرم السلطة أو ضمن صفوف المعارضة) مما يؤدي حتما الى ترسيخ التحول الديمقراطي في تونس.

[53] عثمان الزياني ، مرجع سابق ص 2

المبحث الاول : الفكر النظمي لدى المجتمع التونسي .

المطلب الاول: المجتمع المدني في تونس .

تعد الجمعيات المدنية والأهلية سابقة للظاهرة الحزبية والسياسية وفي تونس على غرار باقي المجتمعات يعد المجتمع التونسي نشاطا و خصبا حتى قبل الحقبة الاستعمارية فيقول الاستاذ بوحنية قوي "... من الملاحظات الجديرة بالتوقف تلك القوة التأطيرية للجمعيات وحركات المجتمع المدني بشكل ساهم بخلق وعي جماعي مدني لحماية الممتلكات العمومية والشخصية، ولعل هذه صفة تونسية تعود لقوة التأطير المجتمعي والتواجد التاريخي المتغلغل لهذه الجمعيات في الأوساط التونسية، ولعل ما يدعو للدهشة والانتباه هو تعاطي المجتمع التونسي مع الفضاء الجمعياتي منذ القديم، إذ ظهرت أولى الجمعيات الخيرية العصرية وازدهرت في أواخر القرن ال... إذ تأسست جمعية الخلدونية سنة 1896 وجمعية قدماء التلاميذ الصادقية سنة 1905 وجمعية التعاون الخيري بصفاقس سنة 1913 ورغم تعاطي المشرع التونسي بنوع من الصرامة والرغبة في تدجين الجمعيات التونسية بدءا من القانون 7 نوفمبر1909 (نظام الترخيص المسبق) وصولا إلى قانون رقم 01 المؤرخ في20أغسطس 1988 إلا أن عدد الجمعيات التونسية تجاوز 5553 جمعية سنة 1998 ليصل إلى 7925 جمعية سنة 2000 . "[54] وإذا كانت جدور منظمات المجتمع المدني في تونس قد ظهرت بشكل اوضح مع بداية القرن العشرين في شكل جمعيات ومؤسّسات فكرية وتعليمية وثقافية تونسية والتي لعبت دورا اساسيا في نشر الوعي بضرورة النهوض بالمجتمع التونسي وقد وكان واضحا تأثيرات الافكار الاصلاحية والتحررية المنتشرة في العالم العربي والإسلامي في ذلك التاريخ لأن نفس النخب لجأت فيما بعد إلى تكوين أحزاب سياسية لخوض معركة الاستقلال بداية من سنة 1920 ومع بداية حكم بن علي بعد الا طاحة بالرئيس الحبيب بورقيبة سنة 1981 انقسمت منظمات المجتمع المدني العاملة في تونس إلى قسمين رئيسيّين.

- القسم الأوّل نشط تحت إدارة «حزب التجمع الدستوري الديموقراطي» الحاكم حينها، وتوزّع بين جمعيات نسائيّة وطلابيّة واجتماعيّة، كانت مهمتها الأساسيّة حشد الدعم للنظام الحاكم داخلياً، وإسباغه بصورة ديموقراطيّة خارجياً.
- القسم الثاني نشط على نحو أكثر استقلاليّة، حيث حافظت نقابات (مثل الاتحاد العام التونسي للشغل والاتحاد العام لطلبة تونس) ومنظمات مهنيّة أخرى، مثل عمادة (نقابة) المحامين، على مسافة من النظام، فيما جرى التضييق أو منع نشاط منظمات

[54] بوحنية قوي ، **الجمعيات في المغرب وتونس قراءة في الواقع والتطلعات ج2** ، دراسة منشورة على موقع الجزيرة للدراسات http://studies.aljazeera.net بتاريخ 2014/04/06 تاريخ المراجعة 2018/03/15 ص 6

أخرى، تستهدف أكثر من مجرد الدفاع عن فئة مهنيّة، مثل «الرابطة التونسيّة للدفاع عن حقوق الإنسان» و«المجلس الوطني للحريات» و«المنظمة التونسيّة لمناهضة التعذيب.

أما بعد الثورة فقد سمى بعض الباحثين تونس بـــ " تونس الحراك الجمعياتي " فحسب آخر إحصائية نشرها مركز إفادة للإعلام والتكوين والدراسات والتوثيق حول الجمعيات فى تونس بتاريخ 16 ماي 2016، بلغ المجموع العام للجمعيات في تونس 18822 جمعية. ويشير هذا العدد المتنامي باستمرار، إلى الاقبال الكبير نحو العمل المدني الذي يدل بدوره على الوعي المجتمعي والمكانة التي يحظى بها المجتمع المدني بتونس[55].

وإذا كانت بعض الدراسات قد عدت النمو الكبير في عدد الجمعيات في تونس بعد الثورة ظاهرة صحية وإفرازا طبيعيا للانتقال الديمقراطي إلا أن هذا النمو الفطري يعد في نفس الوقت ظاهرة خطيرة لاسيما إذا اقترنت بالتداخل في الصلاحيات أين يتم خرق لحدود الاختصاصات وهو ما سيحدث ارتباكا واضحا خاصّة لمّا يرتبط بموضوع مصادر التمويل المحليّة والأجنبية للأحزاب فهذا الدور الفعال للمجتمع المدني الذي تمكن من تحريك وتأجيج الثورة التونسية لم يخل من العديد من التساؤلات حول مصادر تمويل بعض الجمعيات ففي الوقت الذي كانت تخضع لصرامة كبيرة ومراقبة شديدة في ظل نظام زين العابدين بن علي، أثار العديد من الباحثين مخاوف تحول جزء منه هذا المجتمع إلى مواقع للاستعلامات تقوم المجموعة الأوروبية من خلالها بجمع المعطيات وتجنيد الشباب لخدمة أهدافها[56]

المطلب الثاني: دور المجتمع المدني في الثورة التونسية .

تحققت في تونس كل الاسباب التي مرت بنا في الفصل الثاني من أسباب الثورة والرغبة في تغيير النظام السياسي القائم من أسباب سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية الى جانب هذا أشار الباحثين الى وجود خصوصيات في المجتمع التونسي تكاد لا تظهر في مجتمعات الربيع العربي الاخرى أو لا تجتمع مع بعضها البعض قاطبة وأهم هذه الميزات :

- **المجتمع التونسي مجتمع شبابي واع :**

لعبت الفئة الشبابية دورا هاما في تأجيج الثورة والحفاظ على أوارها في ظل شباب نشأ في مجتمع مدني واعي ، وتتطلع هذه الفئة الى حياة أفضل في بلادها في

[55] MSADDEK Mounna , **Etude Sur La Société Civile A Tunis** , Etude publié sur :. http://jamaity.org ، date de consultation 15/03/2018

[56] بوحنية قوي ، **الجمعيات في المغرب وتونس قراءة في الواقع والتطلعات ج2** ، مرجع سبق ذكره ص 8.

ظل قبضة بوليسية للنظام القائم الى جانب عدم القدرة على الهجرة الشرعية وغير الشرعية فقد أحصت المنظمة التونسية لشباب الثورة سنة 2011 عدد الشباب في الفئة العمرية المتوسطة (15–45) بحوالي 70% من إجمالي عدد السكان في تونس وهو ما يشكل قوة كبيرة غير قابلة للسيطرة عليها [57] كما تتسم منظمات المجتمع المدني بالتوسع الافقي للمنظمات الجماهيرية ، فالاتحاد العام التونسي للشغل والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الانسان والجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات كلها منظمات يزيد عدد المنخرطين طوعيا في كل منها عن نصف مليون منخرط رغم الحصار والتضييق على أنشطتها في عهد بن علي ومع ذلك فقد استمرت في نضالها السياسي وظلت فضاءً حيوياً لتنمية الديمقراطية وهو ما جعل القضايا النضالية لهذه المنظمات تحظى باهتمام كبير من طرف الشبكات والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية منها.[58]

- **المجتمع التونسي مجتمع نشط على مواقع التواصل الاجتماعي :**

قفد عرف المجتمع المدني التونسي في ظل الثورة التكنولوجية والمعلوماتية انتشارا هائلا وتفاعلا كبيرا بالأخص على مستوى مواقع التواصل الاجتماعي وهو ملمح توقف عنده العديد من الباحثين ، ففي مجتمع تصل نسبة الشباب فيه الى 75% تصنف مؤسسة فايسبوك تونس البلد الإفريقي الاول من حيث عدد مستخدمي فايسبوك مقارنة بعدد السكان بحوالي 2.5 مليون مستخدم أي ربع سكان تونس البالغ عددهم حوالي 10 مليون عشية ثورة 2011 وهو ما أثار مخاوف الاختراق والتجنيد في الوسط الشباني.[59]

- **المجتمع التونسي مجتمع مثقف سياسيا :**

إذا كانت المشاركة السياسية كما يعرفها هنتغتون بأنها " النشاط الذي يقوم به المواطنون بقصد التأثير في عملية صنع القرار ، سواء أكان هذا النشاط فردياً أم جماعياً، منظماً أم عفوياً، متواصلاً أم منقطعاً، سلمياً أم عنيفاً، شرعياً أم غير شرعي، فعالاً أم غير فعال "[60]، وإذا كانت المشاركة السياسية في مختلف الفعاليات والانشطة السياسية أهم مظهر من مظاهر الثقافة السياسية فالمجتمع التونسي بهذا المقياس يعد من المجتمعات المثقفة سياسيا قفد أحصت الجهات الرسمية أزيد من 7925 جمعية سنة 2000 وهو رقم دو دلالة عالية على المشاركة في مختلف الانشطة المجتمعية ودليل على الفعالية العالية للمجتمع المدني التونسي .

---

[57] حسن كريم (وآخرون)، **الربيع العربي ثورات الخلاص من الاستبداد** ، لبنان ، الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية ، 2013 ص 16

[58] توفيق المديني ، مرجع سابق ، ص ص (162-165)

[59] عمراني كربوسة ، " المجتمع المدني في ظل الحراك العربي الراهن ..... أي دور؟ " **مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية** ، العدد 16 جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر سبتمبر 2014 ص 159

[60] محمد عادل عثمان ، دراسة سبق ذكرها .

- **المجتمع التونسي مجتمع متعدد المشارب والاتجاهات السياسية:**

إذا كان المجتمع التونسي من المجتمعات العربية القليلة المتجانسة دينيا حيت أزيد من 99% من التونسيين من أتباع الدين الاسلامي والمذهب المالكي بالذات فإنه بالمقابل هو مجتمع يعترف بحق الديانات الاخرى بممارسة طقوسها وشعائرها بكل حرية وهي قناعات متجذرة في الضمير الجمعي التونسي، وحسب التقرير السنوي للمنظمة الدولية للحريات الدينية سنة 2009 يعد تونس من الدول ذات المؤشرات العالية من حيث ممارسة الحرية الدينية [61]. وفي الحياة المدنية كذلك تتنوع الاتجاهات السياسية في المجتمع التونسي وتتعايش بصفة منسجمة فنجد تنوع في الطبقة المثقفة من أقصى اليمين المتطرف الى الشيوعيين مرورا بالإسلاميين والاصلاحيين وهو ما يثري التنوع الثقافي في تونس لا يطرح اشكالية التعايش بالحدة التي تعرفها بعض الدول العربية .

المبحث الثاني : البناء الفكري و التنظيمي لحركة النهضة التونسية.

المطلب الأول : ظروف تأسيس حركة النهضة التونسية .

قبل شرح ظروف تأسيس حركة النهضة التونسية لابد من إعطاء تعريف موجز لهذه الحركة حسب ما جاء في موقعها الرسمي " حركة النهضة حزب سياسي وطني ذو مرجعية إسلامية يعمل في إطار الدستور ووفقا لأحكام المرسوم عدد 87 لسنة 2011 المؤرخ في 24 سبتمبر 2011 المتعلق بالأحزاب السياسية وفي إطار النظام الجمهوري على الإسهام في بناء تونس الحديثة، الديمقراطية المزدهرة والمتكافلة والمعتزة بدينها وهويتها وتسعى إلى ترسيخ قيم المواطنة والحرية والمسؤولية والعدالة الاجتماعية والنضال من أجل تحقيق وحدة المغرب العربي كخطوة باتجاه تحقيق الوحدة العربية فالوحدة الإسلامية وتحرير فلسطين والعمل على التعاون مع كل الشعوب في إطار الاحترام المتبادل.

يعتمد الحزب التداول على المسؤولية والديمقراطية في اتخاذ القرارات والتكليف بالمسؤوليات ووضع الرؤى والبرامج."[62]

إن الجدور الاولى لتأسيس حركة النهضة التونسية للسنوات الاولى للاستقلال والذي جاء كردة فعل لانتهاج الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة للنهج العلماني في إدارة شؤون الدولة بسبب انبهاره بالمجتمعات والثقافة الأوربية والنزعة التحديثية لمصطفى كمال اتاتورك التي أثرت على شخصية الرئيس التونسي وكانت سببا في منهجه العلماني

[61] International Religious Freedom Report – Tunisia على الموقع
https://www.state.gov/documents/organization تاريخ المراجعة 2018/04/04

[62] الموقع الرسمي لحركة النهضة التونسية http://www.ennahdha.tn تاريخ المراجعة 2018 /04/06

الحداثي ، هذا المشروع الذي طرحه الرئيسي التونسي لإحداث نقلة حضارية في تونس كان يمس بشكل رئيسي الهوية الثقافية العربية الاسلامية للمجتمع التونسي وهو ما قوبل برفض شديد له من طرف العديد من اطراف المعارضة التونسية، ولقد نشأت الحركة الاسلامية في تونس مضادة للتوجه العام للدولة في ظل هذه الدولة الوطنية المستقلة حديثا ، وقد تعرضت خلال عقود الى نوع من الاقصاء والقمع، سواء خلال عهد بورقيبة او حتى في عهد الرئيس زين العابدين بن علي هذا من جانب من جانب آخر فقد عرف الواقع الدولي في منتصف الستينات تغيرات متوالية كانت سببا في تجاذبات قوية بين موازين القوى الدولية أين ظهرت فواعل دولية جديدة سرعت من حركية الحركات المعارضة في تونس وفي غيرها من الدول الحديثة الاستقلال ومن هذه المعارضة نجد الحركة الاسلامية والتي حرصت على إعادة هيكلة نفسها في قوالب جديدة تعمل في العلن لتفعيل مشروعها الفكري و إحياء موروثها الحضاري والمشاركة في صنع السياسيات وبناء الدول المستقلة حديثا ، وهنا يمكن الاشارة الى نوعين أساسيين من العوامل المساعدة على تأسيس حركة النهضة في تونس هي العوامل الداخلية والعوامل الخارجية.

1. العوامل الداخلية المساعدة في تأسيس حركة النهضة التونسية :

– مشروع الحبيب بورقيبة العلماني والذي اعتبره العديد من الباحثين المسرع الرئيسي لظهور الحركة الاسلامية المنظمة في تونس كرد فعل طبيعي على هذا المشروع العلماني الذي اراد ضرب الهوية العربية الاسلامية لتونس وهذا ما اوجد علاقة متوترة بين التيارين الديني والسياسي في تونس.

– تأثر نخبة من الشباب الجامعي التونسي بأفكار المفكر الجزائري مالك بن نبي وفكر سيد قطب منظر الاخوان المسلمين في مصر أهم هؤلاء الشباب : راشد الغنوشي ، عبد الفتاح مورو، وصالح بن عبد الله، وصالح كركر والفاضل البلدي ومحمد الهاشمي الحامدي والحبيب المكي و احميدة النيفر ... وقد اقتصر نشاط الجماعة في البداية على الجانب الفكري من خلال إقامة حلقات في المساجد والانخراط في جمعيات المحافظة على القرآن الكريم .ثم تحولت الى حركة سياسية.[63]

– سطوة نظام بورقيبة العلماني وتوجهه الاستبدادي وقمعه لجميع التيارات السياسية وخاصة التوجه الاسلامي في مجتمع غالبيته العظمى من المسلمين .

– تراجع وضعف سلطة التدين التقليدي (بأبعاده الثلاثة المذهب المالكي والعقيدة الاشعرية والتربية الصوفية) والذي يمثله جامع الزيتونة حيث فرض نظام بورقيبة وصايته على الشعائر الدينية. وسيطرته على مختلف نواحي الحياة السياسية والدينية مما أدى في العديد من الاحيان الى الخروج عن النصوص الدينية القطعية الدلالة بدعوى الحفاض على الاقتصاد الوطني واللحمة الوطنية (منع الحجاب ، اعلان الافطار في

[63] هيفاء أحمد محمد، مرجع سابق ص ص (19-21)

رمضان ، الغاء المحاكم الشرعية ، اقرار مجلة الاحوال الشخصية الفرنسية ، الغاء الاوقاف والتعليم الزيتوني وغيرها من مظاهر علمنة الدولة)

2. العوامل الخارجية المساعدة في تأسيس حركة النهضة التونسية :

– تأثيرات الثورة الايرانية وما حققه نجاح النموذج الاسلامي في الوصول للسلطة في ايران مما شجع الحركات الاسلامية في دول عربية واسلامية عديدة على التحرك للوصول الى السلطة فيقول راشد الغنوشي (... ان الثورة الايرانية جعلتني أجري مراجعات جذرية في طريقة تفعيل العمل السياسي بل أملت علي أن اراجع حتى منطلقاتي الفكرية ، وقد افضت المراجعات الى جملة من التوجهات تقوم على تأصيل الحرية والديمقراطية كمدخل لإصلاح المجتمع على أساس المواطنة ..إن مشروع الحركة مشروع مجتمع مدني يقوم على التعددية السياسية والثقافية...)[64]

– إفرازات الحرب الباردة بين المعسكر الامريكي والمعسكر السوفياتي وانقسام الدول العربية بين مؤيد للمعسكر الشرقي ومؤيد للمعسكر الغربي مما أفرز طرف ثالث ينادي ببعث الدولة الاسلامية وفق اليات العصر ومقتضياته في بعدها العالمي دون الحاجة الى التحالف لا مع الشرق ولا مع الغرب .

– تأثيرات الفكر الاصلاحي الديني مع عودة البعثات الدينية والصحوة الدينية العالمية التي عرفتها مختلف الدول العربية والإسلامية مع انتشار أفكار ومؤلفات محمد عبده وجمال الدين الافغاني و مالك بن نبي وغيرهم من المجددين .

لقد أدى تشابك هذه العوامل الى بروز نخبة شبابية تطمح الى بعث المشروع الحضاري الاسلامي في تونس فشكلت الحركة الاسلامية جمعية تحت مسمى " الاتجاه الاسلامي" في نفس الوقت الذي كان الدستور التونسي يحظر تأسيس الاحزاب على اساس ديني فكانت بالتالي الساحة التونسية حكرا على احزاب السلطة وهو الشيء الذي دفع بالنظام السياسية التونسي الى التعامل مع الاتجاه الاسلامي على أنه تهديد امني ومصدر لعدم الاستقرار السياسي مما تسبب في ملاحقة مؤسسيه والحكم عليهم بأحكام تصل حد المؤبد والاعدام[65].

عقب انقلاب زيد العابدين بن علي على الرئيس بورقيبة سنة 1987 أعلن عن بدأ سياسة جديدة مع مختلف القوى السياسية تتسم بالانفتاح و الديمقراطية والتعددية الحزبية مع احترام الدستور وقوانين الجمهورية وهو ما يجب ان يخضع له الجميع وهو ما اتجهت الية حركة الاتجاه الاسلامي بتغيير اسمها الى حركة النهضة في إلغاء لصفة الاسلامية وانها لا تقوم على اساس ديني بل هي حزب سياسي كبقية الاحزاب السياسية وهو ما سمح لها بالمشاركة في الانتخابات التشريعية سنة 1989 تحت لوائح مستقلة مما رتبها في

[64] يحيى ابو زكريا ، **الحركة الاسلامية في تونس من الثعالبي الى الغنوشي**، لبنان ، دار ناشرون ، 2003 ص 55
[65] هيفاء أحمد محمد، مرجع سابق ص 27

المقام الثاني حسب النتائج المعلنة حوالي 17 % من الأصوات المعبر عنها مما اعتبره نظام بن علي استفزاز له وتخويفا من سطوة الاسلاميين فوجه تهما تدور حول زعزعت استقرار البلاد ومحاولة قلب نظام الحكم ومحاولة اغتيال رئيس الدولة ضد قيادات الحركة وعلى راسهم راشد الغنوشي الذي غادر البلاد الى الجزائر ومنها الى لندن الى غاية سقوط نظام بن علي سنة2011 وقد عده الباحثين نقطة التحول الجوهرية في تونس حيث دخلت في فترة مخاض عسير للتحول الديمقراطي من جهة كما شهدت تغيرا عنيفا في موازين القوى السياسية الوطنية حيث تنامت قوى واحزاب سياسية وتلاشت قوع وأحزاب سياسية أخرى ، واستطاعت حركة النهضة ذات المرجعية الاسلامية الانبعاث بقوة وفرض نفسها كبديل سياسي عن النظام السابق بحكم أنها كانت على الطرف الأخر من المعادلة مستفيدة من الإقصاء والقمع الذي مورس ضد قيادتها فتم اعتمادها كحزب رسمي في الفاتح مارس سنة 2011.

المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي لحركة النهضة التونسية :

دفع تكرار نمط الحكم القمعي في تونس بقيادات مختلف التيارات السياسية والنخب والمفكرين بالأخص المنتمين منهم الى التيار الاسلامي الى البحث في ضرورة وإجراء مراجعات فكرية وتجديد التصورات بما يضمن تعميق التجربة والممارسة الديمقراطية وإعادة النظر في الاليات والممارسات وبما يرسخ الفعل الديمقراطي وفي هذا السياق وبالرغم من تعرض حركة النهضة خلال العقود الماضية الى الإقصاء والتهميش المتعمد والقمع والمطاردة المستمرة الا أن مواقف الحركة تميزت بالثبات المتقدم مقارنة بغيرها بالأخص فيما يتعلق بموقفها تجاه الديمقراطية وعلاقتها بمختلف القوى السياسية وقد عد بعض الباحثين هذا الموقف الايجابي انعكاسا مباشرا لمراجعاتها الفكرية ومواقفها من الديمقراطية والمشاركة السياسية، وحتى نتمكن من إبراز مظاهر التجديد في فكر حركة النهضة التونسية تجدر الاشارة الى أن الفترة الطويلة التي مكتها رئيس الحركة (من 1989 الى 2011) في منفاه الاختياري ببريطانيا كان لها التأثير البالغ في مراجعة العديد من أراء الحركة وأفكارها المرجعية وساهم في تأثره بالأليات الديمقراطية المطبقة في بريطانيا ويحاول الاستفادة منها وتطعيمها بما يخدم المشروع الاسلامي الذي تتبناه الحركة ، وقد بدا التأثر واضحا من خلال المظاهر التالية :

- إعادة هيكلة حركة النهضة التونسية بما يسمح باتخاذ القرارات المصيرية للحركة بشكل ديمقراطي حيث أصبح الهيكل التنظيمي للحركة أكثر ديمقراطية وتوسيعا (أنظر الرسم البياني رقم 02).
- إعادة النظر في العديد من المسائل المرجعية والمسلمات حيث أعطى رئيس الحركة أولوية كبرى للتيار العقلي والواقع التونسي على حساب التدين التقليدي (الصوفي)

والاخواني والسلفي وخاصة فيما يتعلق في التعامل مع الحركات الطلابية واليسارية فيرى الغنوشي أن الحركة استهلكت الكثير من الوقت في معالجة قضايا هامشية تتعلق بطرق العبادة في حين نسيت التعامل مع قضايا العصر كالحريات والمرأة والمشاركة السياسية وهو نفس المطب الذي وقع فيه التيار السلفي وحتى الإخواني وعلى الحركة تدارك ذلك بالاستفادة من التجربة السودانية والثورة الايرانية في التعامل مع التيارات الاخرى 66

- التعامل مع قضايا العصر وتحدياته على أساس سياسي وليس على أساس عقائدي

حيث حدد الشيخ راشد الغنوشي بصفته المنظر الرئيسي للحركة أرائه في مؤلفاته على هذا الاساس كالتالي :

أ) الديمقراطية والتعددية :

يرى الغنوشي أن الديمقراطية "جملة من التسويات والترتيبات الحسنة التي تتوافق عليها النخب المختلفة من أجل إدارة الشأن العام بشكل توافقي بعيدا عن القهر وعلى أساس المساوات في المواطنة حقوقا وواجبات على اعتبار أن الوطن مملوك لكل سكانه بالتساوي مع التسليم بسلطة الرأي العام مصدرا لشرعية السلطة وذلك بصرف النظر عن نوع العقائد السائدة ..." 67 كما يرى في الديمقراطية البرلمانية أداة لتطبيق شرع الله وسيتمكن الفكر الاسلامي من تطويرها واصلاحها وليس هذا من قبيل التشبه بالغرب أو اتخاد النمط الغربي نموذجا ولكن الحكمة ضالة المؤمن ورفض الديمقراطية هو ترسيخ للأنظمة الاستبدادية.

ب) التمكين السياسي للمرأة :

في إطار المراجعات التي أجريت على أفكار حركة النهضة نجد أن منظرها الرئيسي راشد الغنوشي قام بمراجعات فكرية عميقة حول دور المرأة في المجتمع التونسي ، ففي الوقت الذي كانت قيادات الحركة تعاني المطاردة والنفي كانت القيادات النسائية تعمل على توسيع القاعدة النسوية للحركة وتحافظ على تنظيم الصفوف وحشد الجماهير فيرى الغنوشي من أن الاسلام لم يمنع المرأة من المشاركة في مختلف مناحي الحياه السياسية والاقتصادية ولكن دون امتهان او استغلال لها ودون أن يكون تقديم تنازلات شرطا لترقيتها واعتلاء المناصب المرموقة ودون ان يكون ذلك على حساب الرجال بل على حد التساوي والتعاون مستهجنا في ذلك منع بعض الدول للمرأة من السياقة فما بالك بالترشح للمجالس النيابية أو تولي مناصب قيادية [68] ويؤكد رئيس حركة النهضة حرص

---

[66] راشد الغنوشي ، **من تجربة الحركة الاسلامية في تونس** ، بريطانيا ، المركز المغاربي للبحوث والترجمة لندن ، 2011 ص ص (88-90)

[67] راشد الغنوشي ، **الديمقراطية وحقوق الانسان في الاسلام** ، لبنان ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، 2012 ص 62

[68] راشد الغنوشي ، **المرأة بين القرآن وواقع المسلمين** ، بريطانيا ، المركز المغاربي للبحوث والترجمة لندن ، 2000 ص ص (74-77)

الحركة على تمكين وتوطيد مكانة المرأة في المجالس المنتخبة مشيرا الى أن 42 من أصل 49 من النساء اللواتي انتخبن في المجلس التأسيسي فازت من قوائم حركة النهضة وهو ما يعزز ويوكد إصرار الحركة على تعزيز دور المرأة التونسية في الحياة السياسية [69]

رسم بياني رقم (02)

[69] ناهدة حسين علي الاسدي ، مرجع سابق ص ص (134-136)

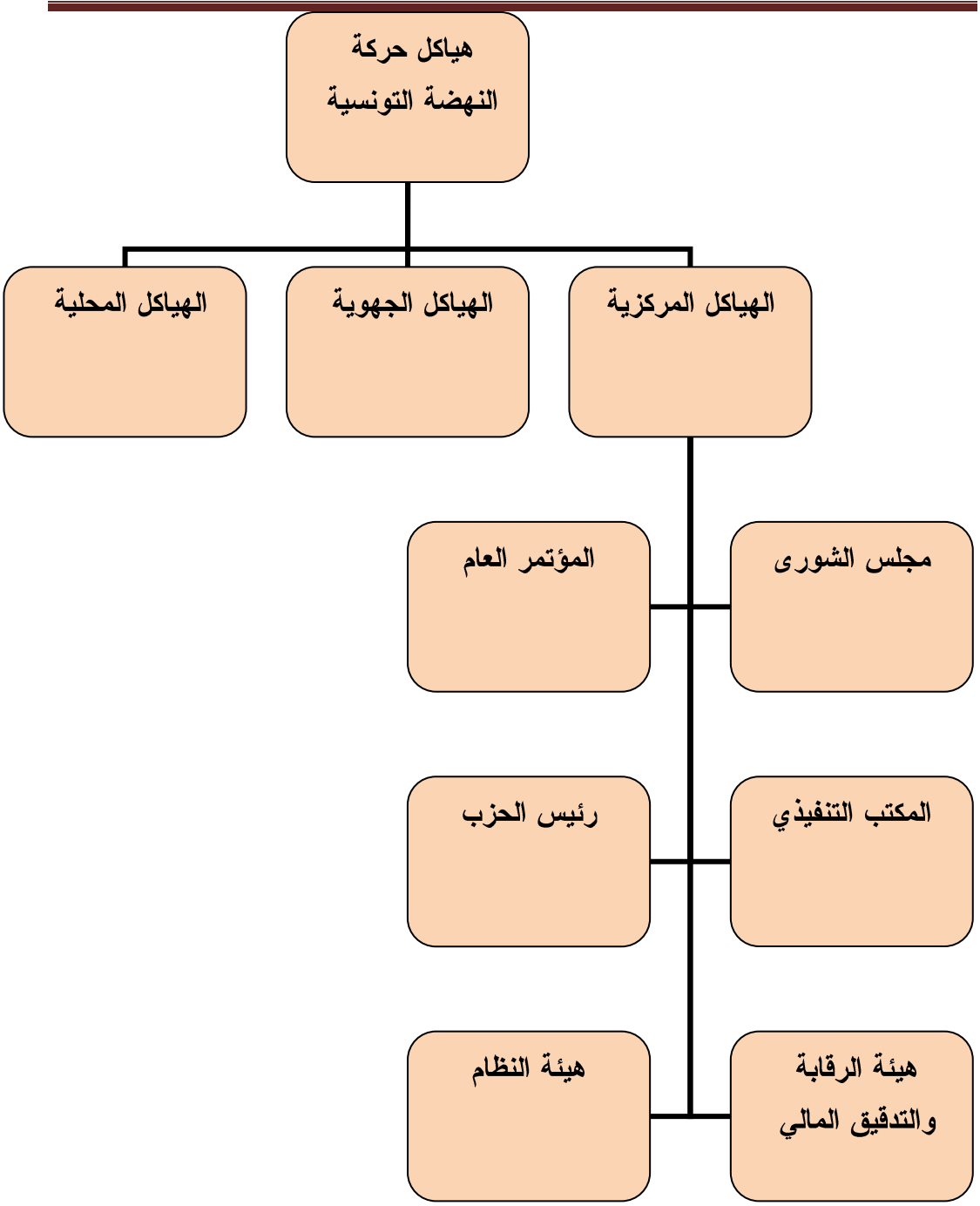

رسم بياني يوضح الهيكل التنظيمي لحركة النهضة التونسية.

*المصدر : http://www.ennahdha.tn تاريخ المراجعة 2018 /04/06

ج) العنف :

لقد اصبحت صفة العنف والارهاب صورة نمطية وتهمة لصيقة بالحركات الاسلامية وحتى بالمسلمين إلا أن حركة النهضة التونسية استطاعت الافلات نوعا ما من هذه الصورة النمطية فقد وضحت موقفها من المسألة في بيانها التأسيسي على " رفض

العنف كأدات للتغيير وتركيز الصراع على أسس شورية تكون هي أسلوب الحسم في مجالات الفكر والثقافة والسياسة " ويرى الغنوشي أن العنف وليد التربية الاسرية غير السليمة مما يستوجب الاهتمام اكثر بهذا الجانب ويتطلب تظافر الجهود والتعاون للقضاء على ظاهرة العنف بدل إقصاء وتهميش المخالفين ومطاردتهم". [70] كما أكد في العديد من الاحيان أن حركة النهضة التونسية ترفض أن يكون الاسلام الراديكالي شكلا من أشكال الحكم في تونس بقوله " لماذا نحن أقرب الى نموذج لا يزال بعيد عن تفكيرنا مثل نموذج طالبان أو النموذج السعودي في حين يوجد نماذج اسلامية أخرى ناجحة ومتألقة قريبة مثل النموذج الركي و الماليزي أو الاندونيسي نماذج تجمع بين الاسلام والحداثة ..." [71]

المطلب الثالث: مشاركة حركة النهضة في الثورة التونسية :

تجدر الاشارة في البداية الى كون الثورة التونسية خلاف الثورات العربية الاخرى لم تكن تحاكي حالة مماثلة لا إقليميا ولا دوليا بل كانت عفوية و لم تكن مؤطرة بأية غطاء سياسي بل كانت ثورة اجتماعية عفوية في مجتمع تونسي ذو مستوى تعليمي وثقافي عالي قياساً إلى دول المنطقة ويتميز بوجود طبقة سياسية ومجتمع مدني عريق وهي عوامل تجعل تونس تسير في اتجاه قيام توافق على حكم مدني قائم على التعددية إلا أن الحكم الدكتاتوري البوليسي مند الاستقلال حال دون ذلك هذه المؤشرات تمكننا من تفسير التحاق التيار الاسلامي بالثورة التونسية في الربع ساعة الاخير كما يقول الاعلامي والباحث التونسي صلاح الدين الجورشي ، وفي قراءته للثورة التونسية بعد اشتعال الاحداث الاولى في سيدي بوزيد قدم رئيس حركة النهضة راشد الغنوشي قراءة أولية للثورة بأنها " ... تعبير عن فشل النظام السياسي وفشل المعارضة السياسية في قيادة التغيير انه تعبير عن غضب وانفجار الشارع المقهور... ان الامر لن يقتصر على تونس وانما سيمتد الى بلدان عربية اخرى كمصر واليمن وغيرها. وانها تعبير عن فشل النظام السياسي وعجز المعارضة في ظل الدكتاتورية عن فرض الاصلاح " وقد ترجمت الحركة موقفها من الاحداث الى عنصرين هما

- الدعوة الى الانخراط مع غيرها من القوى السياسية لدعم الانتفاضة التونسية لفرض الاصلاح السياسي.
- تفنيد اتهامات النظام السياسي وكشف تناقضات خطابه السياسي والاعلامي من خلال استغلال وتوظيف مقولة " المد الاصولي" و " الخطر السلفي" [72].

---

[70] أنظر البيان التأسيسي لحركة النهضة التونسية على الموقع : www.ennahdha.tn

[71] www.ar.wikipedia.org تاريخ المراجعة 2018/01/30

[72] هيفاء أحمد محمد ،" الاسلاميون في تونس بين المعارضة والسلطة "، **مجلة دراسات دولية** العدد 58 ، العراق ، مركز الدراسات الاستراتيجية و الدولية ، جامعة بغداد جوان 2012 ، ، ص 33

بعد سقوط نظام بن علي حاول بقايا نظامه البقاء على سدة الحكم مع تغيير الوجوه القديمة وهو ما ينسف الثورة التونسية من الجدور و يهدد الثورة التونسية بالفشل و قد مثلث محاولات عودة الرموز القديمة لنظام بن علي للحكم خطر حقيقي على الثورة التونسية بالأخص عقب اعلان رئيس الوزراء في عهد بن علي (محمد الغنوشي) توليه رئاسة الجمهورية مؤقتا وهو ما يتنافى مع دستور 1959 ، ففي هذه المرحلة المهمة من مراحله يحتاج إقامة النظام الديمقراطي تدعيما وتقوية حيث يكون النظام السياسي ضعيفا ومضطربا و مهددا بالهزات الارتدادية كما يقول لينز(**Linz**) وشين (**Schein**) في المقاربة التي طوراها في الموضوع "... وذلك أن النظام في هذه المرحلة يقف على الحافة، فإما أن يستكمل عملية التحول الديمقراطي أو يرتد إلى النظام التسلطي لكون المخاطر قائمة للارتداد عن الديمقراطية وهنا مرحلة العمل والــتأسيس للمرحلة اللاحقة... " (راجع الفصل الاول المبحث الثاني المطلب الاول).

وجدت حركة النهضة التونسية في هذه القترة الحرجة من التاريخ التونسي نفسها في مقدمة المعارضة لما لها من قاعدة شعبية واسعة وإطارات مدنية تعودت على العمل الجمعي والنشاط السياسي وهو الشيء الذي تزامن مع حياد كلي للجيش التونسي عن الفعل السياسي وهو الفرق الجوهري حسب العديد من الباحثين بين ثورات الربيع العربي وبالأخص بين الحالة التونسية والحالة الم
/صرية (حيث لعب الجيش الدور الفاصل في التحول الديمقراطي أو الارتداد الى النظام التسلطي) وقد طرحت العديد من النخب السياسية التونسية في هذه الفترة قانون العزل السياسي كردة فعل على سنوات القمع البوليسي وكعقاب جماعي لجميع من كان له دور في النظام السابق مع قطيعة جدرية مع كل الوجوه القديمة إلا أن تغليب الحكمة ومستوى الوعي السياسي لذى النخب التونسية جنحت الى العمل بالمادة 57 من الدستور والتي تنص على تولي رئيس البرلمان لرئاسة البلاد بصفة مؤقتة لمدة من 45 الى 60 يوما وتم تعيين الباجي قائد السبسي رئيسا للحكومة للعمل على تسيير شؤون البلاد .

المبحث الثالث: دور حركة النهضة في البناء الديمقراطي لتونس بعد الثورة.

المطلب الاول: مشاركة حركة النهضة في العملية السياسية (2011-2018):

تتجلى مظاهر مشاركة حركة النهضة التونسية في مختلف العمليات السياسية والمهمة منها بالضبط بالأخص ما تعلق بالبعد الوطني من خلال ثلاثة أوجه رئيسية للنشاط السياسي وهي :

أولا :المشاركة في انتخاب المجلس التأسيسي الاول :

توج إصرار الثوار في فترة ما بعد سقوط نظام بن على مباشرة على إحداث قطيعة تامة مع النظام السابق برفع لائحة مطالب الى الرئاسة المؤقتة للدولة تمثلت في ما يلي :

01 - إجراء انتخابات لمجلس شعبي تأسيسي تكون مهمته صياغة دستور جديد والتحضير للانتخابات البرلمانية تم الرئاسية.

02 - حل مجلس النواب القائم ومجلس المستشارين .

03 - إيقاف العمل بدستور 1959.

04 - حل حزب التجمع الدستوري بحكم قضائي وتصفية امواله وممتلكاته.

05 - تكوين هيئة عليا لتحقيق أهداف الثورة والاصلاح السياسية والتحول الديمقراطي .

06 - إصدار عفو شامل عن كافة رموز المعارضة .

07 - إنشاء هيئة مستقلة عليا للأشراف على الانتخابات .

وتمكنت حركة النهضة من الاستفادة من أحداث هذه الفترة بأن نظمت صفوفها و خاضت غمار انتخابات المجلس التأسيسي الاول بتاريخ 22 أكتوبر 2011 ولأول مرة بصفتها حزب سياسي متكامل حيث حرصت مع مختلف الاطياف السياسية التونسية على نزاهة هذه التجربة الاولية لغرض معرفة موقعها الحقيقي في الشارع التونسي وخضعت العملية الانتخابية للرقابة الدولية المفرطة وقد بلغت نسبة المشاركة فيها 70% وهو مؤشر يدل على الوعي السياسي العالي للشعب التونسي كما سجلت نسبة مشاركة التونسيين المقيمين بالخارج 40% وهي من النسب العالية لذى الجاليات العربية بسبب صعوبة التصويت في الخارج لما يتطلبه من تنقلات الى مقرات القنصليات والسفارات بالخرج وقد أسفرت النتائج عن فوز حركة النهضة بالأغلبية من مقاعد المجلس بعدد 90 من أصل 217 مقعد تم حزب المؤتمر من أجل الجمهورية بـــ 30 مقعدا تم العريضة الشعبية بـــ26 مقعدا (أنظر الرسم البياني رقم 03).

رسم بياني رقم (03)

النهضة : 90 مقعد(أزرق بحري)
المؤتمر : 30 مقعد (أخضر فاتح)
التكتل : 21 مقعد (مارون)
العريضة : 19 مقعد (أخضر)
PDP : 17 مقعد (yellow)
المبادرة : 5 مقعد (aqua)
PDM : 5 مقعد (blue)
آفاق : 4 مقعد (deep red)
PCOT: 3 مقاعد (red)
المستقلون والأحزاب الأصغر: 23 مقعد (رمادي)

رسم بياني يبين نتائج انتخابات المجلس التأسيسي التونسي الاول

22 أكتوبر 2011

*المصدر: http://www.marefa.org تاريخ المراجعة 2018/04/06

و يمكن تلخيص أهم أعمال المجلس في ما يلي :

- **سنة 2012 :** 27 مشروع قانون تمت المصادقة عليه أهمها :
  - قانون الهيئة العليا المستقلة للانتخابات.
- **سنة 2013 :** 54 مشروع قانون تمت المصادقة عليه أهمها:
  - استحداث الهيئة الوقتية للقضاء العدلي
  - قانون العدالة الانتقالية.
- **سنة 2014 :** 57 مشروع قانون تمت المصادقة عليه أهمها
  - دستور تونس 2014.

– استحداث الهيئة الوقتية لمراقبة دستورية مشاريع القوانين.

– القانون الانتخابي.

– قانون الطاقات المتجددة.

ثانيا :المشاركة في صياغة الدستور التونسي الجديد (دستور ما بعد الثورة):

بعد سقوط نظام بن علي وتعليق العمل بدستور 1959 تم تعويضه بدستور تونس المؤقت 2011 (قانون التنظيم المؤقت للسلط العمومية) وهو قانون دستوري تأسيسي تم المصادقة عليه من قبل المجلس الوطني التأسيسي التونسي في 10 ديسمبر2011 والذي سيتم تسيير المرحلة الانتقالية وفقا لأحكامه حتى صدور الدستور الرسمي الجديد وقد توجت سلسلة الاستشارات المختلفة لأزيد من سنتين ونصف بمصادقة المجلس الوطني التأسيسي التونسي في 26 يناير 2014 على دستور الجمهورية التونسية لسنة 2014 وهو الدستور الثالث في تاريخ تونس المعاصر بعد دستور تونس 1861، ودستور تونس 1959. وقد تمت المصادقة على هذا الدستور بموافقة 200 نائب، واعتراض 12، وتحفظ 4، أي 216 نائب من جملة 217 نائب يشكل المجلس التأسيسي التونسي وقد كان للأغلبية الذي كانت تتمتع بها حركة النهضة في المجلس التأسيسي التأثير البالغ في توجيه الدستور في اتجاه اعادة تونس الى انتماءها الحضاري العربي الاسلامي رغم الاعتراضات المستميتة للتيار العلماني (دعاة الاستمرار على النهج البورقيبي).

ثالثا : تشكيل الحكومات المتعاقبة أو المشاركة فيها .

بعد فوز حركة النهضة التونسية بأغلب مقاعد المجلس التأسيسي وعملا بأبجديات الديمقراطيات العريقة تم تكليفها بحكم الاغلبية بتشكيل الحكومة فكانت أول حكومة بعد انتخابات ديمقراطية في تونس حكومة حمادي الجبالي والتي تلتها حكومات عديدة وتحويرات متكررة ندكر منها على الخصوص :

1) تشكيل حكومة حمادي الجبالي (الترويكا الاولى) (22 ديسمبر2011) :

تعد حكومة الترويكا* أو الائتلاف الحاكم أول تجربة خاضتها حركة النهضة بعد انتقالها من المعارضة الى السلطة مباشرة بعد أحداث الثورة التونسية وهنا يسجل الباحثين صعوبة وخطورة الانتقال من المعارضة الى السلطة بين عشية وضحاها في مجتمع عربي يفتقر الى المؤسسات القانونية لتسيير الازمات وبالتالي لم تكن حركة النهضة قادرة على تشكيل حكومة لوحدها مما الجأها الى البحث عن شركاء في السلطة للعبور بالدولة التونسية المضطربة الى مرحلة الاستقرار ، ومما يحسب للحركة أنها دعت مباشرة بعد حصولها على الاغلبية في المجلس التأسيسي الاول (2011) الى انشاء حكومة إئتلافية واسعة فرفضت أغلب المعارضة العلمانية المشاركة في حكومة تقودها حركة إسلامية. فأقتصر الائتلاف على حزبين آخرين هما حزب المؤتمر من أجل الجمهورية (ليبرالي) بقيادة المنصف المرزوقي وحزب التكتل من اجل العمل والحريات

* الترويكا : مصطلح مستقدم من اللغة الروسية يشير الى العربة التي يجرها ثلاثة جياد على التوازي ويستخدم المصطلح في علم السياسة للدلاة على مشاركة عدة قوى سياسية على ادارة الشأن العام بشكل متساو

بقيادة مصطفى بن جعفر.[74] وقد تمكن التحالف الذي شكله الائتلاف الحاكم وانطلاقا من الاليات الديمقراطية من انتخاب الدكتور منصف المرزوقي رئيسا للبلاد والدكتور مصطفى بن جعفر رئيسا للمجلس التأسيسي وتكليف القيادي في حركة النهضة حمادي الجبالي بتعيين حكومة لتسيير المرحلة الانتقالية وقد كان للحركة الحظ الاوفر من الحقائب الوزارية فيه وقد كشفت هذه التجربة الديمقراطية الفريدة من نوعها في العالم العربي عن عمق العداء بين التيار الاسلامي والتيار العلماني في تونس ويظهر ذلك جليا في الاحتجاجات المتتالية وسلسلة الازمات المفتعلة التي صاحبة تولي حركة النهضة رئاسة الحكومة و اتهامها بالهيمنة على مفاصل الدولة بالسيطرة على الوزارة السيادية كالداخلية والعدل والمالية ، وترضية قياداتها على حساب المصلحة العليا للبلاد من خلال توزيع الحقائب الوزارية والتي تجاوزت السبعون بين وزير وكاتب ومستشار وهو ما أثقل عاتق الدولة المنهكة أصلا ، وترتب عن كل ذلك سقوط تجربة الترويكا و المطالبة بحكومة تكنوقراط لا تنتمي الى فصيل معين بالأخص على راس الوزارات السيادية لضمان تنظيم انتخابات نزيهة .

2) تشكيل حكومة علي العريض (الترويكا الثانية) (08 مارس 2013):

شكلت الأحداث المهيمنة على الساحة السياسية حينها بالأخص في جانبها الامني تحديا قويا للحكومة الجديدة وقد ادى ازدياد تدهور الوضع الامني والضغوطات الحادة من المعارضة بعد حادثة اغتيال بلعيد الى ترشيح حركة النهضة(صاحبة الأغلبية في المجلس الوطني التأسيسي) لوزير الداخلية في حكومة الجبالي علي العريض لتكوين الحكومة الجديدة وأطلق عليها "حكومة الترويكا الثانية " والتي اعتبرها العديد من المنتقدين صورة طبق الاصل لحكومة الجبالي لكون العريض أحد قيادي حركة النهضة ولكون اغلب الحقائب الوزارية كانت من نصيب حركة النهضة ، وفي ظل الظرف الامني الذي كانت تمر به تونس خصوصا بعد اغتيال العديد من المعارضين السياسيين وهو ما أثر سلبا على سير الحياة السياسية عمدت مختلف الفعاليات السياسية الى الدخول في حوار وطني بين عدد من الأحزاب والمنظمات والنقابات التونسية خرج هذا الحوار بعد الاتفاق بخارطة طريق كان على رأسها تكوين حكومة تكنوقراط مستقلين على رأسها المهندس مهدي جمعة .

3) المشاركة في حكومة مهدي جمعة (حكومة التكنوقراط) (26 جانفي 2014)

أعلن المهندس مهدي جمعة عن الحكومة المرتقبة ذات الكفاءات الوطنية غير المتحزبة التزاما ببنود خارطة الطريق جاء ت بمبادرة تقدم بها الاتحاد العام التونسي للشغل للخروج من الوضع المتأزم الذي تعيشه البلاد و كانت المهمة الرئيسية لهذه

[74] صلاح الدين الجورشي ، **نقد تجربة النهضة في تونس بعد الثورة** ، دراسة منشورة على موقع .www.noonpost.org 2018/01/30

الحكومة هو التحضير للاستحقاقين الانتخابيين المهمين خلال الفترة اللاحقة وهما انتخابات مجلس نواب الشعب (البرلمان) في 26 أكتوبر 2014 و الانتخابات الرئاسية في جولة أولى يوم 23 نوفمبر 2014 وثانية في 21 ديسمبر 2014، والتي فاز فيها الرئيس التونسي الحالي الباجي قايد السبسي، بنسبة 55.68 % فقدمت حكومة جمعة استقالتها بعد انتهاء المهام التي تشكلت لأجلها .

4) المشاركة في حكومة الحبيب الصيد في 2 فيفرى 2015:

تم في اطار تحالف رباعي تكليف الحبيب الصيد بتشكيل حكومة جديدة والتي ينتمي أغلب أعضائها إلى حركة نداء تونس الفائز في الانتخابات التشريعية التي جرت يوم 26 أكتوبر2014 إضافة الى ممثلين عن حركة النهضة وحزب أفاق تونس والاتحاد الوطني الحر ، إلا أن هذه الحكومة لم تعمر كثيرا رغم اعادة تحويرها وتحسينها الا انه اقيلت بسبب حجب البرلمان التونسي الثقة عنها إثر مبادرة أطلقها رئيس الجمهورية بغية تكوين "حكومة وحدة وطنية يلتف حولها أكبر عدد من الأحزاب والمنظمات الوطنية وتكون قادرة على النهوض بوضع البلاد الصعب اقتصاديًا ليتم تشكيل حكومة جديدة على هذا الاساس.

5) المشاركة في حكومة يوسف الشاهد (حكومة الوحدة الوطنية)(2016/08/20)

تشكلت حكومة الشاهد "حكومة الوحدة الوطنية" انطلاقا من مبادرة أطلقها الرئيس التونسي تطبيقا لبنود "اتفاق قرطاج"، وعلى أساس توافق وطني واسع و أولويات كبرى في مقدمتها الحرب على الإرهاب والفساد وترسيخ الديمقراطية وتحقيق الشغل وخلق ظروف ملائمة للعيش الكريم والاستثمار بالجهات المهمشة تشكلت حكومة الشاهد وهو الدور الذي انيط بحكومته ، وقد كان لحركة النهضة في هذه الحكومة أصغر نصيب (ثلاثة وزراء وثلاثة كتاب دولة). [75]ومع ذلك لا تزال بصماتها بادية في سيرورة وأداء الطاقم الحكومي وهو ما يهدد استقرار الطاقم الحكومي بالفشل بسبب رفض التيار العلماني أي ظهور للحركة في الحياة السياسية .

استطاعت حركة النهضة بفضل مشاركتها في كامل الحكومات السابقة من البقاء في صدارة المشهد السياسي التونسي والعمل على تحريك المشهد السياسي وتحقيق العديد من برامجها وأفكارها النابعة من المرجعية الاسلامية بوسائل واليات العصر وهو ما يعتبر انجازا في حد ذاته ورغم سيطرت التيار العلماني على دواليب الحكم في تونس لازيد من خمسين سنة بعد الاستقلال سنة 1956 (وهو ما خلق نوع من الحساسية السياسية تجاه التيار الاسلامي) وهو الشيء الذي جعل عمل حركة النهضة جد صعب في ظل هذه الظروف خصوصا في المحاولات المستمرة للتيار العلماني التونسي تحجيم

[75] نائلة الحامي ، **تونس بعد الثورة..7 رؤساء حكومات واستحقاقات متشابهة**، في موقع www.ultrasawt.com/ تاريخ المراجعة 18/04/20

مكانة حركة النهضة في الساحة السياسية عن طريق وسائلها الاعلامية وهو ما لا يعكس الواقع السياسي التونسي من خلال المواعيد الانتخابية المتكررة والتي تبرز في كل مرة قوة الدعم والتعاطف الجماهيري مع مسار حركة النهضة وتجلى ذلك واضحا في الانتخابات البلدية الاولى بعد الثورة .

المطلب الثاني : الانتخابات البلدية وترسيخ مكانة حركة النهضة :

تعيش تونس حسب العديد من الباحثين انقساما أفقيا في الهوية يشق النخبة يختزل هذا الانقسام في ثنائية حداثي/أصالي، كما تعيش انقساما اجتماعيا يمثل ثنائية ساحل/داخل أو شمال /جنوب وتحاول حركة النهضة التونسية من خلال مشاركتها في مختلف المواعيد السياسية والانتخابية التأسيس لمجتمع تونسي جديد يرأب فيه الصدع بتخطي الانقسام في الهوية والثقافة وتوحيد البلد اجتماعيا وهو المضمون الجديد للديمقراطية الناشئة والتوجه الجديد للحركة بعد مؤتمرها العاشر، ورغم المعارضة القوية لعودة حركة النهضة وتصدرها المشهد السياسي التونسي إلا أن الحركة تعمل على الارتقاء بالتوافق كمنهج في إدارة الشأن العام في كل فضاءاته ليصبح ثقافة راسخة ومشتركة وشاملة ، وقد صرح رئيس حركة النهضة التونسية راشد الغنوشي أن "... خيار التوافق مهدّد بالإقصاء والاستئصال لدى البعض ممن لم يقبلوا بعد بالتعدّد ولا يزالون يصرّون على فرض التعامل مع النهضة باعتبارها حالة أمنية كما فعل ذلك من قبلهم الرّئيس المخلوع زين العابدين بن علي ورد الحركة على هؤلاء الاقصائيين سيكون بـــتكثيف الجهود والانقطاع للعمل والارتقاء بالتوافق كمنهج في إدارة الشأن العام في كل فضاءاته ليصبح ثقافة راسخة مشتركة وشاملة..." [76] .

إن الصدى الذي لقيه هذا الكلام في الشارع التونسي جعل العديد من الباحثين يتوقعون أن حركة النهضة التونسية سوف لن تكتفي بالعمل انطلاقا من المستوى المركزي بل ستعمل على تفعيل النشاط السياسي وتحريك عجلة التنمية انطلاقا من المستوى المحلي عن طريق البلديات وهو ما بدأ يتحقق من خلال نتائج الانتخابات البلدية التي جرت يوم 06 مايو 2018 والتي أسفرت نتائجها عن فوز حركة النهضة التونسية بالمرتبة الاولى بنسبة 27.5% يليها حزب نداء تونس في المرتبة الثانية بنسبة 22.5% ، ورغم أن النسبة الاجمالية للمشاركة كانت دون المتوسط حيث أنها لم تتجاوز 33.7% حسب الهيئة التونسية العليا للانتخابات بلغت نسبة المشاركة في الانتخابات البلدية الأولى بعد الثورة في تونس 33.7% فقط، حسب الهيئة العليا المستقلة للانتخابات التي قالت إن مليونا و797 ألفا و 154 تونسيا أدلوا بأصواتهم، من أصل أكثر من 5.3 ملايين ناخب مسجل في بلد يبلغ عدد سكانه 11.4 مليون نسمة وهو ما يعكس بداية عزوف المواطن التونسي عن المشاركة في الإنتخابات الا أنه بالمقابل تشير الاحصائيات الرسمية أن العدد

[76] www.arabi21.com/story 2018/04/18 تاريخ المراجعة

الإجمالي للمرشحين تجاوز50 ألفا وأن 52% من المرشحين دون سن 35 عاما وهو ما يشير الى تجاوب الشريحة الشبابية مع النشاط السياسي جزئيا ، وإذا كان المحلل السياسي التونسي شكري بن عيسى إعتبر أن أهم ما يميز هذه الانتخابات هو انخفاض نسبة المشاركة لا سيما من الشباب، " وهي رسالة مضمونة الوصول تؤكد فقدان هذه الشريحة الثقة في الأحزاب السياسية التي أخلفت بجميع وعودها الانتخابية، وفي مقدمتها التنمية والتشغيل، ولم تجد خيرا من سلاح المقاطعة لمعاقبة هذه الطبقة السياسية." [77] فإنه بالمقابل يرى الكاتب السعودي يوسف الدويني أن " ... فوز النهضة حق مكتسب للحركة عبر الأدوات الديمقراطية، لكن من المهم أيضاً أن تستمع لنقد وتحفظات المخالفين لها في سلوكها مع نزعات التشدد والتطرف في المجتمع، لا سيما مع التنظيمات الإرهابية التي دعا الحزب إبان فوزه السابق إلى الحوار معها، ليس على سبيل محاولة المراجعات، بل باعتبارها جزءاً من النسيج الوطني وإحدى أدوات اللعبة السياسية. وهي رؤية خطرة للغاية لأن الاعتراف بتلك الجماعات منحها شرعية مجانية مع بقاء آيديولوجيتها المتطرفة وعلى رأسها إقامة دولة الخلافة ." كما يرى أن "... تحدي حركة النهضة ليس الاستثمار في كوادر جديدة تنضم لها بقدر أنها مطالبة بالحيلولة دون ارتفاع منسوب التطرف والإرهاب، وتصادم المجتمع التونسي المدني بالتنظيمات المقاتلة والتيارات التكفيرية التي تمارس تكتيك الحشد وإعادة التعبئة في أزمنة الفوضى وحالة اللااستقرار، وضعف اليد الأمنية الذي تبدى في مجموعة من الحوادث الإرهابية الدامية التي شهدتها البلاد من قبل"[78] ويبقى العديد من الباحثين يشيرون الى أن مشهد التوافق الذي فرضه حزب النهضة ونداء تونس هو الخيار الأمثل لضمان استقرار البلاد، ومحاولة الخروج من الأزمات الاقتصادية والاجتماعية.

المطلب الثالث : تبني سياسة التوافقات لترسيخ التحول الديمقراطي

حققت حركة النهضة التونسية في فترة وجيزة ادارة فيها شؤون البلاد نجاحات متوالية يرجعها الاستاذ محمد يحي حسني الى التنوع الكبير في الروافد الفكرية للحركة وانخراطها في اللعبة السياسية بشكل فاعل واحتكاكها بالنسيج المدني والحزبي التونسي وعن طريق تغيير خطابها الفكري وتصوراتها السياسية فأصبحت بذلك تيارا سياسيا دو مرجعية دينية وليست حركة دينية ذات نشاط سياسي،ــ وقد جاء المؤتمر العاشر للحركة (جوان 2016) ليشكل منعرجا فاصلا في مسارها والذي حدد الملامح الجديدة للحركة حيت نصت الوثيقة الصادرة عن المؤتمر والمؤرخة في (2016/06/25) على أن العمل

[77] http://www.arabi21.com 2018/05/08 تاريخ المراجعة
[78] http://www.bbc.com/arabic تاريخ المراجعة 2018 /05/08

السياسي في الحركة سيكون وفق منهج التخصص مع ضرورة فصل الدعوي عن السياسي وقد فرضت القيادة على اعضاء الحركة الاختيار بين العمل الدعوي الثقافي أو العمل السياسي مع القطع بعدم امكانية الجمع بينهما لكون الحركة تعرف نفسها على انها حزبا وطنيا تونسيا بمرجعية اسلامية وليس حزبا اسلاميا والمرجعية الاسلامية قوة توجيهية نحو أحسن العمل .[79].

تمكنت حركة النهضة من تعزيز انفتاح أكثر على المجتمع المدني التونسي وعلى الاحزاب التونسية العلمانية وهو ما تعتبره ضرورة يمليها الواقع السياسي والاجتماعي التونسي والاقليمي والدولي وبالتالي لا يمكن لتونس أن تكون في معزل عن محيطها الاقليمي والدولي وهو ما يتطلب كذلك مرونة أكثر في التعامل مع مختلف اطراف اللعبة السياسية في ظل مجتمع ظل تحت حكم الجبهة العلمانية لأزيد من خمسين سنة بعد الاستقلال وفي هذا الاتجاه عملت قيادات حركة النهضة على تلافي سيناريو الاخوان المسلمين في مصر وما حدث من هزات ارتدادية مما قد يؤدي الى عودة حكم تسلطي جديد وتستوجب هذه اليقظة استقراء جيد للواقع التونسي والدولي واتخاد قرارات على اساس صحيح بالأخص في ظل نخبة سياسية تميل الى الجبهة العلمانية بالدرجة الاولى ويؤكد ها الطرح أن هذه النخب كانت تسحب بحركة النهضة الى الوراء الى حد تسليط كامل الضوء على الشوائب الموجودة في دستور 2014 بحجة أن ممثلي النهضة (الأغلبية في المجلس التأسيسي) يفتقرون الى الخبرة اللازمة لصياغة دستور جيد بل إنهم كانوا يعملون على إدراج برنامج عمل اسلامي عدائي في طيات الدستور[80] هذا العداء خلق لذى قيادة الحركة نوع من الهاجس والتخوف ، ويؤكد هذا الهاجس تصريح لرئيس الحركة في تغريده له على حسابه على تويتر جاء فيها محللا التجربة الاسلامية القصيرة في الحكم قائلا :

- عندما أخدنا معظم السلطة أخذناها على قراءة خاطئة على اساس اننا الاغلبية دون ان ننتبه لميزان النخبة الدي نحن فيه ضعفاء .
- الذين انتخبوا الرئيس مرسي 51 % فارغة من ميزان القوة والذين عارضوه 49 % مليئة بالقوة الصلبة (المال، الاعلام، القضاء، الشرطة ، الجيش ، الاقتصاد ، الفن ، أصحاب المصالح والنفوذ... الخ).
- جبهة الانقاد في الجزائر حصلت سنة 1991 على 80 % من الاصوات العاطفية الناعمة في حين كانت النخبة والقوة الخشنة مع الــ 20 % والحصيلة 250 الف قتيل ورجوع للخلف عشرات السنين .

---

[79] محمد يحي الحسني ، **ما بعد الاسلاموية : حركة النهضة في تونس مثالا** ،المركز الديمقراطي العربي على الموقع www.democraticac.de تاريخ المراجعة 2018/01/30

[80] مونيكا ماركس ، " أي اسلوب اعتمدته النهضة أثناء عملية صياغة الدستور التونسي" ، **دراسات مركز بروكنجز الدوحة** ، رقم 10 ، قطر ، فبراير 2014 ص 01

- لا يمكن ان نحكم مجتمعا رغم نخبته الا اذا مارسنا قدرا عاليا من العنف وهذا اثاره كارثية .
- نحن الاسلاميون فقراء من حيث القوة الصلبة فقراء من النخب لأننا لم نأخذ وقتنا خرجنا من السجون وعدنا من المهاجر واختارتنا الناس بالعواطف فكيف لنا أن نحكم بهذا الغثاء العاطفي فالنخب هي التي في أيديها كل شيء ..." .

لقد شكلت السنوات الطويلة التي قضتها قيادات حركة النهضة التونسية على الهامش و في السجون والمنفى حالها حال أكثر قيادات المعارضة والنشطاء ومنظمات المجتمع المدني التونسي نوعا من الضعف المكتسب وصعوبة في التحول من المعارضة الدفاعية الى المشاركة البناءة وهو ما انعكس سلبا على ردود فعلها في العديد من المواعيد وجعل قيادات حركة النهضة جد حدرة و بشكل ايجابي في التحرك نحو تقاسم السلطة والمصالحة كنوع من الحذر المفرط هذا الحدر المفرط تحول مع سيرورة الحياة السياسية التونسية الى نوع من البراغماتية السياسية لذى قيادات الحركة على حساب قناعاتها ومرجعتيها الدينية مما يستوجب اعادة دراسة ادوات العمل واعادة تصور لاطار الحركة الخارجي لمواجهة التحديات الانتقالية مما يتطلب الابتعاد عن المواقف الثورية والايديولوجية الثابتة الى مواقف اكثر تصالحية وبرغماتية [81]

خلاصة الفصل الثالث :

تعد تجربة حركة النهضة التونسية من الناحية الزمنية جد قصيرة خصوصا في ظل الاوضاع السياسية والاقتصادية لتونس بعد الثورة ، وانطلاقا من هذه النقطة والى جانب ما لاقته الحركة من معارضة التيار العلماني القوي نسبيا في تونس يحسب لها مشاركتها وبقائها ضمن الطواقم للحكومية التي مرت على تونس بعد الثورة وبقائها في صدارة المشهد السياسي التونسي الى جانب تصدر قوائمها للانتخابات البلدية وهو ما يبرز اقتناع الشعب التونسي بالطرح التصالحي والمعتدل مع كافة أطياف الساحة السياسية التونسية وهو الحل الذي تراه حركة النهضة التونسية للخروج بتونس من الازمة السياسية .

[81] مونيكا ماركس ، مرجع سابق ص ص (12 -17)

خـــــــــاتـــــــمة :

تمكنت حركة النهضة التونسية رغم الفترة السابقة للثورة والتي عرفت فيها الملاحقات والسجون والنفي من تعزيز مكانتها السياسية وتواجدها السياسي فسجلت انفتاحا أكبر على المجتمع المدني التونسي وحتى عند الأحزاب التونسية العلمانية في الفترة الموالية للثورة أين تصدرت المشهد السياسي التونسي وذلك وفق ضرورة أملاها الواقع السياسي والاجتماعي التونسي والإقليمي والدولي ، وكما أن الاعتراف بالتحديات التي عرفتها المرحلة الانتقالية في تونس لا يعفي من المسؤولية ولا يبرر الأخطاء فإنه في نفس السياق يبرز قوة المواجهة التي عرفتها حركة النهضة للعبور بالتجربة التونسية إلى ضفة الأمان وعدم الانزلاق في الهاوية الامنية على غرار التجربة الجزائرية والمصرية ومن هنا لابد من تسجيل النقاط التالية :

- إن تجديد قيادات حركة النهضة التونسية لمنظورها وفهمها للإسلام (في شقه المعاملاتي و السياسي) على أنه منظومة قيم وأخلاق واجتهادات مكن الحركة من الوصول إلى تحقيق العديد من أهدافها بآليات العصر ووسائله وساهم (هذا الفهم) في تدليل الصعوبات أمام الحركة للمشاركة السياسية في شتى مناحي الحياة السياسية التونسية ومكنها من تحويل أفكارها وقناعاتها الى سياسات وبرامج حكومية .
- إن التماسك البنيوي الذي تعرفه حركة النهضة التونسية مقارنة بالأحزاب التونسية الأخرى في هذه المرحلة الانتقالية يرجع في المقام الأول إلى الولاء التنظيمي والبناء الديمقراطي للحزب وهي تجربة يستحسن استنساخها في العديد من الاحزاب و الدول العربية .
- إن وضع قيادات النهضة لنموذج الإسلام الماليزي و الاندونيسي والتركي (والتي تعد نماذج ناجحة إلى حد ما كأهداف وقدوات يمكن الاحتذاء بها) يعد في حداته إنجازا يسمح باستقراء المستقبل التونسي في ظل فكر يغلب عليه التعاون والتشارك .
- إن تغليب حركة النهضة لمنطق المطالبة بدل المغالبة و التعاون بدل الصراع يؤدي في الأخير إلى تحقيق توافق وحلول وسطية لأغلب المعضلات دون المساس بحقوق وحريات الآخرين ويتطلب تقديم تنازلات جوهرية عن العديد من المرتكزات الجوهرية والتفاوض بشأنها ما أمكن وهو المقصد الأساسي من النظام الديمقراطي .
- إن تجربة حركة النهضة السياسية قليلة اذا ما قارناها مع الفترة التي سيطرت النخب العلمانية والعسكرية على دواليب الحكم في تونس مند الاستقلال سنة 1956 مما يجعل قدرة الباحثين على الحكم بنجاح أو فشل تجربة حركة النهضة التونسية غير دقيق .

وإذا كانت تجربة حركة النهضة التونسية فريدة من نوعها في بلدان الربيع العربي سواء من حيث العمل السياسي الميداني أو الجانب الفكري التنظيري فإن هذا التفرد يدفع بالباحث لأن يوصي بضرورة العناية بدراسة الحركات الاسلامية من خلال دراسة دور

التكوين السياسي والاحتكاك بالديمقراطيات العريقة في تكوين كفاءات وكوادرها وهو ما يبدو جليا من خلال تأثر قيادات حركة النهضة التونسية بالاغتراب والمهجر في الديمقراطيات العريقة .

الملاحـــــــــــق

قائمة المراجع

❖ **الكتب باللغة العربية :**

1. ابو زكريا يحيى ، **الحركة الاسلامية في تونس من الثعالبي الى الغنوشي**، لبنان ، دار ناشرون ، 2003 .
2. الاسدي ناهدة علي حسين ، **ربيع الثورات العربية أسبابه وتحولاته** ، ط 1 ، الاردن ، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ، 2014 .
3. الجاسور ناظم عبد الواحد ، **موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية** ، لبنان ، دار النهضة العربية ، (د س ن).
4. الحسان عمر ، **الديمقراطية الجديدة** ، الاردن ، أمواج للطباعة والنشر والتوزيع ، 2015.
5. حماد مجدي (و آخرون) **الحركات الإسلامية و أثرها في الاستقرار السياسي في العالم العربي** , ط 1, الامارات العربية المتحدة، مركز الإمارات للدارسات و البحوث الاستراتيجية 2002 .
6. رشوان ضياء الدين (وآخرون) ، **دليل الحركات الاسلامية في العالم** ، العدد الاول ، مصر، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، (د س ن).
7. السيد رضوان (وآخرون) ، **مستقبل الاسلام السياسي في الوطن العربي** ، ط 1 ، لبنان ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2014 .
8. شطناوي فيصل ، **محاضرات في الديمقراطية** ، الاردن ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، (د س ن)
9. صالح سامية خضر ، **المشاركة السياسية والديمقراطية اتجاهات نظرية ومنهجية حديثة لفهم العالم من حولنا** ، مصر ، دار كتب عربية 2005 .

10. عبد الكافي إسماعيل عبد الفتاح ، **الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية** ، مصر ، دار كتب عربية ، 2005 .

11. العلوي ياسر ، **معجم المصطلحات السياسية** ، البحرين ، معهد البحرين للتنمية السياسية ، 2014، .

12. علي حيدر إبراهيم ، **التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية** ، ط2 ، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية ، 1999،

13. الغنوشي راشد ، **المرأة بين القرآن وواقع المسلمين** ، بريطانيا ، المركز المغاربي للبحوث والترجمة لندن ، 2000 .

14. الغنوشي راشد ، **من تجربة الحركة الاسلامية في تونس** ، بريطانيا ، المركز المغاربي للبحوث والترجمة لندن ، 2011

15. الغنوشي راشد ، **الديمقراطية وحقوق الانسان في الاسلام** ، لبنان ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، 2012

16. القرضاوي يوسف ، **أولويات الحركة الإسلامية في المرحلة القادمة** ، مصر، مكتبة وهبة ، 2006.

17. قوي بوحنية (وآخرون) ، **الانتخابات وعملية التحول الديمقراطي في الخبرة العربية المعاصرة** ، الاردن ، دار الراية للنشر والتوزيع ، 2011.

18. كريم حسن (وآخرون) ، **الربيع العربي ثورات الخلاص من الاستبداد** ، لبنان، الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية ، 2013.

19. المديني توفيق ، **سقوط الدولة البوليسية في تونس** ، ط 1 ، لبنان ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، 2011.

20. المغيربي محمد زاهي بشير ، **قراءات في السياسة المقارنة ، قضايا منهاجية ومداخل نظرية**. ط.2 ، ليبيا ، جامعة قار يونس ، 1998 .

21. ميتيكس هدى ، **إتجاهات حديثة في علم السياسة** ، مصر ، مطبوعات اللجنة العلمية للعلوم السياسية وعلم الادارة–1999.

22. هنتنغتون صموئيل ، **الموجة الثالثة : التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين** ،

(ترجمة عبد الوهاب علوب)، ط1 ، مصر ، دار سعاد .الصباح القاهرة 1993 .

❖ **المجلات والدوريات العلمية :**

1. بابا عربي مسلم ، " محاولة في تأصيل مفهوم الإصلاح السياسي" ، **مجلة دفاتر السياسة والقانون** ، العدد التاسع، الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة ورقلة ، جوان2013 .

2.بلول صابر ، " التمكين السياسي للمرأة العربية بين القرارات والتوجهات الدولية والواقع " ، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية** ، المجلد 25 ،العدد الثاني سوريا ، 2009

3.الخزندار سامي ، "تطور علاقة حركات الاسلام السياسي بالبيئتين الاقليمية والدولية " ، **مجلة دراسات استراتيجية** ، العدد 132 ، ط1 ، الامارات العربية المتحدة ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، 2008 .

4.عمراني كربوسة ، " المجتمع المدني في ظل الحراك العربي الراهن ..... أي دور؟ " **مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية** ، العدد 16، الجزائر ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، سبتمبر 2014

5.مسعودي يونس ، " التحول الديمقراطي ، مقاربة مفاهيمية نظرية " ، **مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية**، العدد صفر ، الجزائر، جامعة باتنة ، مارس2014.

6.موسى ريم محمد ، " الثورات العربية ومستقبل التغيير السياسي " ، **مؤتمر فيلادلفيا السابع عشر – ثقافة التغيير** ، الولايات المتحدة الامريكية ، جامعة فيلادلفيا 2014 .

7.مونيكا ماركس ،" أي اسلوب اعتمدته النهضة أثناء عملية صياغة الدستور التونسي " ، **دراسات مركز بروكنجز الدوحة** ، رقم 10 ، قطر ، فبراير 2014 .

8.الكتبي ابتسام ، " المرأة والتنمية السياسية : التمكين كمدخل " ، **مجلة أراء حول الخليج** ، العدد 126 ، الكويت ، يناير2017.

9.هيفاء أحمد محمد ، " الاسلاميون في تونس بين المعارضة والسلطة " ، **مجلة دراسات دولية** ، العدد 58 ، العراق ، مركز الدراسات الاستراتيجية و الدولية ، جامعة بغداد ، جوان 2012 .

❖ **دراسات على الشبكة العنكبوتية باللغة العربية :**

1.أحمد إيمان ، قراءات نظرية :الديمقراطية والتحول الديمقراطي ، دراسة على موقع المعهد المصري للدراسات، www.eipss.eg.org ج1 تاريخ المراجعة 2018/02/10.

2.توفيق ابراهيم حسنين ، **الانتقال الديمقراطي إطار نظري** ، مركز الجزيرة للدراسات www.studies.aljazeera.net تاريخ المراجعة 2018/02/10

3.قوي بوحنية ، **كاريزما الشارع التونسي وقوة التغيير** دراسة منشورة على موقع www.democracy.ahram.org.eg تاريخ المراجعة 2018/02/20

4.قوي بوحنية ، **الجمعيات في المغرب وتونس قراءة في الواقع والتطلعات** ، الجزء الثاني ، دراسة منشورة على موقع مركز الجزيرة للدراسات ، www.studies.aljazeera.net. تاريخ المراجعة 2018/02/20

5. الزياني عثمان ، **تجديد الثقافة السياسية كمدخل للبناء الديمقراطي في دول الربيع العربي**، دراسة على موقع الجزيرة للدراسات www.studies.aljazeera. net . تاريخ المراجعة 2018/03/12.

6. عبد السلام آية يوسف ، **أسباب قيام ثورات الربيع العربي** في موقع المركز الديمقراطي العربي www.democraticac.de تاريخ المراجعة 2018/02/20.

7. عثمان محمد عادل ، **تأصيل مفهوم المشاركة السياسية** ، دراسة منشورة على موقع المركز الديمقراطي العربي www.democraticac.de .تاريخ المراجعة 2018/02/05

8. محمد يحي الحسني ، **ما بعد الاسلاموية : حركة النهضة في تونس مثالا** ،المركز الديمقراطي العربي على الموقع www.democraticac.de تاريخ المراجعة 2018/01/30

9. صلاح الدين الجورشي ، **نقد تجربة النهضة في تونس بعد الثورة** ، دراسة منشورة على موقع .www.noonpost.org 2018/01/30

10. الحامي نائلة ، **تونس بعد الثورة.7 رؤساء حكومات واستحقاقات متشابهة، في موقع** www.ultrasawt.com تاريخ المراجعة 2018/04/20

❖ **دراسات على الشبكة العنكبوتية باللغة الفرنسية :**

1. MSADDEK Mounna , **Etude Sur La Societe Civile A Tunis** , Etude publié sur : www.jamaity.org date de consultation 15/03/2018

❖ **مواقع على الشبكة العنكبوتية باللغة العربية :**

1. www.arabi21.com/story
2. www.ar.wikipedia.org.
3. www.bbc.com/arabic
4. www.ennahdha.tn.
5. www.marefa.org.
6. www.noonpost.org.

❖ **مواقع على الشبكة العنكبوتية باللغة الأنجليزية:**

1. www.political-encyclopedia.org
2. www.state.gov/documents/organization / International Religious Freedom Report – Tunisia
3. www.theguardian.com/news/datablog/2010/oct/26/corruption-index-2010-transparency-international.

فهرس الاشكال و الرسوم البيانية

رقم	عنوان الرسم	ص
01	رسم بياني يوضح تصنيف الحركات الاسلامية حسب دليل الحركات الاسلامية في العالم.	33
02	رسم بياني يوضح الهيكل التنظيمي لحركة النهضة التونسية.	48
03	رسم بياني يبين نتائج انتخابات المجلس التأسيسي التونسي الاول 22 أكتوبر 2011	52

الفهـــــــــــــــرس العام	
مقدمة	**2**
الفصل الاول : الاطار المفاهيمي للمشاركة السياسية والتحول الديمقراطي.	**7**
المبحث الاول : المفاهيم الاساسية في المشاركة السياسية	**9**
المطلب الاول: مفهوم المشاركة السياسية.	**9**
المطلب الثاني : مفاهيم مرتبطة بالمشاركة السياسية .	**10**
المبحث الثاني : المفاهيم الاساسية للتحول الديمقراطي.	**13**
المطلب الاول: مفهوم التحول الديمقراطي.	**13**
المطلب الثاني: مفاهيم مرتبطة بالتحول الديمقراطي.	**16**
المطلب الثالث : علاقة المشاركة السياسية بالتحول الديمقراطي .	**17**
الفصل الثاني : الربيع العربي و حركات الاسلام السياسي .	**20**
المبحث الاول : ثورات الربيع العربي بين الدوافع والنتائج .	**22**
المطلب الاول: مفهوم ثورات الربيع العربي .	**22**
المطلب الثاني: الأسباب المشتركة لثورات الربيع العربي	**24**
المبحث الثاني: انبعاث حركات الاسلام السياسي في ظل الربيع العربي .	**27**
المطلب الاول : مفهوم حركات الاسلام السياسي .	**27**
المطلب الثاني : تصنيف حركات الاسلام السياسي .	**30**
المطلب الثالث : العودة القوية لحركات الاسلام السياسي مع ثورات الربيع العربي .	**34**
الفصل الثالث : تقييم مشاركة حركة النهضة التونسية في العملية السياسية .	**38**
المبحث الاول : الفكر النظمي لدى المجتمع التونسي .	**40**
المطلب الاول: المجتمع المدني في تونس .	**40**
المطلب الثاني: دور المجتمع المدني في الثورة التونسية .	**41**
المبحث الثاني : البناء الفكري و التنظيمي لحركة النهضة التونسية	**43**
المطلب الاول: ظروف تأسيس حركة النهضة التونسية .	**43**
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لحركة النهضة التونسية .	**46**
المطلب الثالث: مشاركة حركة النهضة في الثورة التونسية	**49**
المبحث الثالث: دور حركة النهضة في البناء الديمقراطي لتونس بعد الثورة.	**51**
المطلب الاول: مشاركة حركة النهضة في العملية السياسية (2011-2018)	**51**
المطلب الثاني: الانتخابات البلدية وترسيخ مكانة حركة النهضة .	**56**
المطلب الثالث: تبني سياسة التوافقات لترسيخ التحول الديمقراطي.	**57**
الخاتمة	**60**
الملاحق	**61**
قائمة المراجع	**79**
جدول الرسوم البيانية	**83**